صراع الأجندات في أوكرانيا

تأليف صابر النفزاوي



تأليف:

صابر النفزاوي

صراع الأجندات في أوكرانيا

إهداء

إلى أغلى البشر

أمي وأبي الأغر

تصدير

"ركز عينيك على بولندا واتّجه إلى روسيا البيضاء ، ستجد نفسك تقترب من موسكو وتحت روسيا البيضاء ستجد نقطة في غاية الأهمية لروسيا .. إنّها أوكرانيا "

د.جاسم سلطان

مقدّمة

علينا أن نسلّم ابتداء بالتوصيف الذي أطلقه "صمويل هنتنغتون"[1] عام 1999 في مقاله "القوة العظمي المنعزلة" عند حديثه عن "آحادية التعددية القطبيّة" كإطار للعلاقات الدوليّة مابعد سقوط الاتحاد السوفييتي، فعلا.. فنحن إزاء مناخ دولي "مؤمرك" [بنصب الراء وكسرها]؛ قوة عظمى وحيدة وبعض القوى الكبرى التي تحاول التخفيف من وطأة الهيمنة الأمريكيّة ،ولاشكّ أنّ روسيا إحدى هذه القوى العنيدة التي تسعى للعب دور أكبر وأبعد من حدودها، وتأتي الأزمة الأوكرانية التي طوت عامها الأول لتقدّم نموذجا حيا لصراع الأجندات الجيو-استراتيجيّة بين "بوتينيّة" تكابد لاستعادة شيء من الفردوس السوفييتي الضائع وغرب متأمرك –أي موجّه أمريكيا- يصرّ على استمالة كييف إلى فلكه.

أخذ الصراع على النفوذ في أوكرانيا في الاحتداد منذ لحظة عزل البرلمان للرئيس الأوكراني المنتخب فيكتور يانكوفيتش، فموسكو استقبلت رسالة سلبية بعد حصول ما اعتبرته انقلابا على إرادة الأوكرانيين وتهديدا لمصالحها خاصة بعد إقدام الحكومة الانتقالية على إمضاء الاتفاقية الاقتصادية الأوروبية المثيرة للجدل ولم تكن تلك الواقعة الرسالة الوحيدة بل تلتها رسائل سلبية أخرى كان من بينها قمع الحراك الاحتجاجي في القرم جنوب البلاد وسن قانون يمنع استخدام اللغة الروسية كلغة ثانية في تحدّ واضح ليس للنفوذ الروسي فقط بل أيضا لمشاعر الملايين من ذوي الأصول الروسية في البلاد، وهو ما حدا ببوتين إلى التدخّل وضمّ شبه جزيرة القرم ونُصرة أتباعها في شرق أوكرانيا وجنوبها وذلك لتنبّهها للمخاطر المحدقة بها وبمنطقة نفوذها التاريخية، فعلاقتها بالدولة الأوكرانيّة موغلة في التاريخ حيث كانت كييف أول عاصمة لروسيا حتى أنها كانت تُدعى "روسيا الكييفيّة"، وعندما اعتنق الروس النصرانية شُيّدت الكنيسة المرجعية في كييف ويحفظ التاريخ للروس

[1] - باحث سياسي أمريكي[ت2008] صاحب، نظرية"صدام الحضارات"المثيرة للجدل التي أخذها عن مواطنه"برنارد لويس"وطوّرها في كتاب شهير ..

واقعتين ذاتيْ دلالة وهما الغزو النابوليوني والاجتياح الهتلري عاميْ 1812 و1941 إذ إنّ كليْهما تمّ عبر الأراضي الأوكرانية ..

كادت موسكو تخسر أوكرانيا إلى الأبد بعد اندلاع الثورة البرتقالية[2] ولم ينقذها من تلك الخسارة سوى استشراء الفساد في عهد يوشنكو ما ساعد "ابن روسيا البار"فيكتور يانكوفيتش على اعتلاء سدّة الرئاسة في تحوّل درامي أجهز على أحلام قطاع واسع من الأوكرانيين ومن ورائهم أوروبا والولايات المتحدة، وتدور الأيام وتستعيد الثورة الملوّنة بريقها لتحيط نقاط الاستفهام بمستقبل الحضور الروسي في أوكرانيا،وهي نقاط أسهم بوتين في رسمها بإقدامه على ضم القرم إذ خسرت روسيا بتلك الخطوة قنبلة ديمغرافيّة معدِّلة حيث كانت الأغلبية السكانية من ذوي الأصول الروسية تشكّل عامل ترجيح للنفوذ الروسي في الداخل الأوكراني فكان لزاما على الروس تركها هناك.. ضمن الأراضي الأوكرانيّة، ونحن نوافق تماما هذه الرؤية التحليليّة، إذ إنّنا لو تأمّلنا الأصوات التي أوصلت رجل روسيا يانكوفيتش إلى الرئاسة في انتخابات 2010 نجد أنّ معظمها قد أتى من القرم، ما يعني أنّه من الصعوبة بمكان أن تنتهي أي انتخابات رئاسية قادمة بفوز مرشّح روسي الهوى، وهو ما أكّدته الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ما بعد، إذ تمكّن الملياردير بوروشينكو الموالي للغرب من تحقيق فوز واضح على منافسيه في سباق الرئاسة (جوان عام 2014) قبل أن تحقق الأحزاب المشايعة للمدّ الأوروبي فوزا كبيرا في الانتخابات التشريعية ..

تونس في 27 جويلية 2015

11 شوال 1436

---

[2]- حراك شعبي واسع شهدته أوكرانيا وخاصة "ميدان الاستقلال" بكييف بين نوفمبر 2004 وجانفي 2005 احتجاجا على "التزوير" الذي قيل إنّه شاب الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التى أفرزت في ما اعتُبر تمهيدا لتتويج "ابن روسيا البار"يانوكوفيتش رئيسا للبلاد على حساب فيكتور يوتشنكو الموالي للغرب عبر نتيجة "مفبركة"مُنح بمقتضاها يوتشينكو على 39.87% و يانوكوفيتش على 39.32% ، وتمكَن المحتجون "البرتقاليون"من إجبار المحكمة العليا على إلغاء نتائج الجولة الانتخابية المثيرة للجدل ليفوز "يوتشنكو"في جولة الإعادة ويعتلي رأس السلطة في كييف، لتحقق الثورة البرتقالية فوزا تاريخيا لكن إلى حين، إذ تمكّن يانوكوفيتش من الووصل إلى سدة الرئاسة في انتخابات 2010 أمام أيقونة الثورة الملوّنة "يوليا تيموشنكو"التي تمّ سجنها لاحقا بتهم فساد ...

توطئة

علينا أن نسجّل في مفتتح هذا الكتاب وجود انقسام حقيقي وتاريخي في أوكرانيا بين غرب وشرق، فهذا البلد يعيش أزمة هويّة لها جذورها التاريخية العميقة ،فلقرون طويلة حكمت روسيا القيصريّة شرق البلاد فيما حكمت المملكة البولنديّة غربها لتحدث بذلك حالة انفصاميّة تجذّرت سياسيا بعد مصادقة البرلمان الأوكراني على قانون الاستقلال يوم 24 أوت 1991 إذ صارت الجمهورية السوفياتية السابقة محل نزاع بين روسيا والغرب. وقبل الخوض في موضوعنا المعقّد هناك مطلب منهجي علينا تلبيته عبر رصد موجز لتسلسل الأحداث. في شهر نوفمبر 2013 فاجأ الرئيس الأوكراني يانوكوفيتش مواطنيه بالتراجع عن توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية مفضلا الانخراط في اتحاد جمركي مع روسيا، وهي الخطوة التي اشعلت فتيل اضطرابات واسعة في مناطق عديدة من البلاد ولاسيما في غربها وشمالها واحتشد المحتشدون الغاضبون في ساحة الاستقلال بالعاصمة كييف مطالبين بعزل يانوكوفيتش وهو ما كان بعد 3 أشهر من الاحتجاجات والاعتصامات حيث تمّ طرد الرئيس ،ولم يتأخر الرد الروسي على خسارة حليفها واقتراب أوكرانيا من الفلك الأوروبي حيث سارعت موسكو بإرسال قواتها إلى شبه جزيرة القرم في الجنوب الأوكراني وقامت بضمّها مستندة إلى حقها القانوني في حماية السكان ذوي الأصول الروسيّة الذين طالبوها بالتدخّل،وتأتي نتيجة الاستفتاء حول الالتحاق بالاتحاد الروسي –تأييد 96.77 بالمئة من السكان- لتعزّز الموقف "الشرعي"لموسكو صاحبة الحق التاريخي في شبه الجزيرة التي وهبها الرئيس السوفياتي خروتشوف لمسقط رأسه أوكرانيا عام 1954.

..وتنساب الأيام وتتدحرج كرة الثلج الأوكرانية إلى حدّ إعلان قيام دولتين من حانب واحد شرق البلاد دونيتسك ولوغانسك على أساس استفتاءين شعبي أقيم يوم 11 ماي 2014 وجاءت نتيجته مؤيدة للاستقلال عن كييف، وعمدت الجمهوريتان الشعبيّتان إلى إجراء انتخابات محليّة يومي 18 أكتوبر و01 نوفمبر 2014، ليتحوّل بذلك الصراع إلى أكثر

الصراعات الجيوسياسيّة حدّة بعد الحرب الباردة؛ وفي خضمّ الصراع الدائر في الجمهوريّة السوفييتيّة السابقة تنقدح أسئلة كبرى تتعلّق أساسا باسباب تمسّك الروس بأوكرانيا وطبيعة الأهداف الأمريكية المتعلّقة بالمنطقة والتردد الأوروبي إزاء الملف الأوكراني ..

الباب الأول

لماذا تتمسّك روسيا بأوكرانيا ؟!!!

امتداد [ما] للصراع الجورجي

تبدو الاندفاعة الروسية في أوكرانيا امتدادا للصراع في جورجيا في أوت 2008 وتدخّلها في أوسيتيا الجنوبية فنحن في كلتا الحالتين أمام ردّ فعل على حدث وقع في ماض ليس بالبعيد عندما استقلّت كوسوفو عن صربيا عام 1999 خلال عهد بوريس يلتسين، غير أنّ الملف الأوكراني يكتسي أهمية أكبر من نظيره الجورجي التي كانت أزمة "عابرة" سرعان ما انحسرت وانتفت.

فقد اتّسم التدخّل الروسي ضد القوات الجورجية بصبغة ردعيّة محدودة لحماية الأوسيتيين الجنوبيين بعد هجوم عسكري جورجي مستفزعلى مقاطعتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا كان يمكن أن ينتهَي باحتلال منطقة نفوذ روسي معلن منذ انهيار الاتحاد السوفييتي ، فكان أن أُجبر الجيش الجورجي على التراجع من تسخينفالي فيما أقدمت موسكو على الاعتراف بالمقاطعتين دولتين مستقلتيْن، ولم نر وقفة أمريكيّة-أوروبيّة جديّة مع الرئيس الجورجي ساكاشفيلي مثلما رأيناها مع بوروشنكو في الحالة الأوكرانية وذلك للطابع الاختباري الصرف لواقعة اجتياح القوات الجورجيّة للأراضي الأوسيتية الجنوبية إذ كانت واشنطن آنذاك (أثناء ولاية بوش الابن) تريد قياس مدى تأهّب الرئيس الروسي [الجديد] ميدفيدف ، دون أن ننسى بطبيعة الحال الأهميّة الجيوسياسية الأكبر التي تكتسيها أوكرانيا مقارنة بجورجيا ، فالأراضي الأوكرانية على تخوم روسيا كما أنّها على مقربة من أسطولها الرابض قبالة شبه جزيرة القرم في البحر الأسود علاوة على وجود عدد كبير من السكان الناطقين باللغة الروسية ...، ولم تكن انتفاضة الدب الروسي المفاجئة والقاسية في الحرب الأوسيتية سوى نتاج لأمرين اثنين:

أولا؛ هي رد فعل على انفصال كوسوفو عن صربيا حديثا[17 فيفري 2008] وفي ذلك رسالة واضحة إلى الداخل الروسي كما الغرب مفادها أنّ موسكو لن تقبل بانتشار عدوى الانفصال في الفضاء الاستراتيجي الروسي ، وبالتبعة هي لن تقبل بتمدد "أطلسي"في المنطقة الأوراسيّة ..

ثانيا؛ هي ردّ [ما] على إعراب الولايات المتحدة الأمريكيّة نيّتها نصب درعها الصاروخية في كل من بولندا وتشيكيا عام 2007 ، ليكون "التهديد"موجّها في وجه من وجوهه إلى بعض دول أوروبا الشرقية ...

دون أن ننسى بطبيعة الحال الرغبة الجورجية الدفينة في تطوير اتفاقية الشراكة من أجل السلام الموقّعة مع الناتو عام 2005 بما قد يمهّد لعضوية أطلسية كاملة، ما جعل التفاعل الروسي يكون صاعقا بما يكفي ليُجبر الأطلسيين إلى سحب سؤال انضمام جورجيا إلى الناتو ولو إلى حين، رغم أنّ تبيليسي انخرطت في بناء علاقات عسكرية مع واشنطن منذ فجر استقلالها عن الاتحاد السوفييتي عام 1991 عبر بوابة مكافحة الإرهاب والقوات الخاصة "OMEGA"..

وبهذا المعنى تبدو القضيّة الأوكرانية امتدادا للأزمة الجورجيّة على الأقل في بعض دوافعها وإن كانت قد تجاوزتها حدّةً وخطورة (رغم غياب انخراط روسي عسكري "واضح") لاعتبارات كثيرة غدت معها "مذكرة بودابست"[3] الضامنة لحدود أوكرانيا "نقشا على وجه ماء" كما يُقال ..

---

[3]- في إطار اتفاق يقضي بضمان سيادة أوكرانيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي قبلت كييف عام 1994 بالتخلي عن سلاحها النووي لفائدة روسيا من أجل تفكيكه وتمّ توقيع الاتفاقية بالعاصمة المجريّة تحت عنوان "مذكّرة بودابست لضمان الأمن".

البوتينية.. "القيصرية الجديدة"

بعد السياسة "الهادئة" التي كانت تنتهجها روسيا في عهد بوريس يلتسين حلّ ركب فلاديمير بوتين الرجل الذي قال يوما ما إن"أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين هي سقوط الاتحاد السوفياتي"..جاء بوتين ليعلن عام 2000 عن سياسة خارجية جديدة تقوم على منح الأولويّة لتطوير دور روسيا في عالم "متعدد الأقطاب"لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، ومن باب أولى وأحرى والحال تلك أن تتعلق همة موسكو بتأمين سيطرتها على محيطها الحيوي الذي تمثّل فيه أوكرانيا نقطة مفصلية.

"فلاديمير بوتين"أو "قيصر روسيا الجديد"اختارته مجلة التايم الأمريكية رجل عام 2007 ثمّ ارتأت مجلة «فوربس» الأمريكية اعتباره الرجل الأكثر تأثيرا في العالم عام 2013 قبل أن يحظى بوسام التميّز من قبل المجلس الدولي لحقوق الإنسان والتحكيم والدراسات السياسية والاستراتيجية عام 2014، ولم يكن ذلك اعتباطا أو منّةً منهم فعميل الكي جي بي السابق برز بنفَسه الثوري على منظومة دولية آحادية يهمين عليها القرار الأمريكي، فكان أن نازع واشنطن هيمنتها على الشرق الأوسط من خلال إدارة لافتة للأزمة السورية، وحتى ونحن نتتبّع خط سير بوتين السياسي نلحظ تآمر الظروف من أجله، فالرجل الذي كان يشغل خطة رئيس وزراء يلتسين وجد نفسه رئيسا مؤقّتا بعد استقالة مفاجئة لخليفة غورباتشوف يوم غرة جانفي 2000 ليصعد بعدها فلاديميروفيتش بوتين إلى سدة الرئاسة من الباب الكبير بعد أن عنّ للروس انتخابه ليرأس دولة روسيا الاتحادية لولايتين متتاليتين قبل أن يُجبره الدجستور الروسي على الانسحاب المؤقت من رأس السلطة ويشغل منصب رئيس وزراء حكومة الرئيس المنتخب الجديد ديميتري ميدفيديف عام 2008 في ما اعتُبر عملية "مسرحة" واضحة Dramatisation يحضر من خلالها بوتين بالغياب قبل أن يعود من جديد رئيسا للبلاد عام 2012 في ولاية ثالثة بعد انتخابات مشكوك بنزاهتها أثارت جدلا واسعا..

شخصية بوتين المتمرّدة أثارت قلق المسؤولين الأمريكيين إلى درجة أنّ وزير الدفاع روبرت غيتس أصدع بالقول إنّ "القادة الروس وخاصة رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين يريدون إحياء الإمبراطورية الروسية" !، قبل أن يقول باراك أوباما بلهجة ساخرة تخفي ارتباكا :" يبدو(بوتين) كطفل غير مبال يجلس في آخر الحجرة الدراسية" ! ..

فرجل روسيا الغامض بدا لغزا محيرا تحدّث عنه بيتر بيكر بصحيفة "نيويورك تايمز"في مقال يحمل عنوان"3 رؤساء ولغز إسمه بوتين" !..

ولا شكّ أنّ ملامح "البوتينية" أخذت في التشكّل إعلاميا وسياسيا منذ ذلك الخطاب الشهير الذي ألقاه بوتين في مؤتمر ميونيخ للأمن عام 2007 حين قال :

"ما هو العالم آحادي القطب؟ مهما كانت المحاولات لتجميل هذا المصطلح، إنه يعني في نهاية المطاف شيئا واحدا: ليس هناك إلا مركز واحد للسلطة وللقوة ولاتخاذ القرارات، إنه عالم يسيطر عليه سيد واحد" !..

مثّلت تلك الكلمات تحولا سياسيا وقطيعة "منهجية" مع خطاب بوتيني سابق كان يدور حول التماس الشراكة مع الغرب والتقارب مع الأمريكان ولا شكّ أنّ الدعم الغربي الذي لقيّته "الثورة البرتقالية" في أوكرانيا قد اسهم بشكل كبير في تبلور رؤية بوتينية معادية للنزوع الإمبريالي الغربي ولاسيّما ذلك الذي يتوثّب للاقتراب من محيطها الاستراتيجي ..

استثمارات روسيّة ضخمة في أوكرانيا

أقرّ بوتين بأنّ الاستثمارات الروسيّة في أوكرانيا قد بلغت 33 مليار دولار خلال عام 2015 [إلى حد شهر جويلية] ، كما أنّ موسكو دأبت على استغلال ورقة الغاز لابتزاز الأوكرانيين وانتزاع امتيازات للرساميل الروسية، علاوة على هذا وذاك يجب ألا نغفل عن استفادة الاقتصاد الروسي من عائدات بيع الغاز لأوكرانيا [رغم الأثمان المخفضة التي كانت تخصها بها]واعتمادها الكبير على الزراعة الأوكرانيّة، فضلا عن دور الموانئ الأوكرانية الكبرى على غرار سباستبول في تعزيز الأداء التجاري الروسي ؛ كما أنّ الغاز الروسي يُنقل إلى أوروبا عبر الأراضي الأوكرانية، وعندما نعلم أنّ كييف مدينة بنحو 25 مليار دولار لفائدة لرجال الأعمال الروس ندرك حقيقة الارتباط التجاري بين البلدين وما يعنيه ذلك من ضرورة الحفاظ على التبعية الأوكرانية لروسيا أو على الأقل إبعادها عن الفلك الأوروبي ..

أوكرانيا "خاصرة روسيا الرخوة"

يؤكّد الخبراء الاستراتيجيون أنّ أوكرانيا هي خاصرة روسيا الرخوة وقلب دفاعها العسكري، فعبْرها اجتاح نابوليون الأرض الروسية ومنها انطلق القصف النازي على ستالينغراد أثناء الحرب العالمية الثانية، فنحن بهذا المعنى أمام قضية أمن قومي روسي بامتياز..

فروسيا باعتبارها دولة آسيوية جغرافيا نظرا لوجود ثلاثة أرباع من أراضيها في آسيا لا يصلها بأوروبا سوى أوكرانيا التي تمتّع بدورها بعدد من المميّزات، فهي تشترك مع روسيا بحدود تصل إلى 1576كم كما تحدّها غربا كل من بولونيا وسلوفاكيا والمجر وروسيا البيضاء ومولدافيا ورومانيا ، كذلك هي تطل على البحر الأسود الممر المائي الوحيد الذي يربط الروس بالقارة العجوز عبر رومانيا وبلغاريا..

لاطالما تحدّث الجيوبوليتيكيون عن أهمية أوكرانيا بالنسبة إلى روسيا، يقول الدكتور جاسم سلطان:"... ركز عينيك على بولندا واتّجه لروسيا البيضاء ، ستجد نفسك تقترب من موسكو(مسار الجيش النازي للسيطرة على روسيا وعلى العالم من بعدها)وتحت روسيا البيضاء ستجد نقطة في غاية الأهمية لروسيا وهي أوكرانيا! "[4] ..

ودولة مثل روسيا بعمقها الاستراتيجي الكبير(17، 1مليون كم2) تحتاج إلى تأمين حدودها بالدول المتاخمة لحدودها، فما يبدو نزوعا روسيا إمبرياليا هو في حقيقته استراتيجية دفاعية تراعي سعيَ الولايات المتحدة إلى محاصرتها لإضعافها تمهيدا لتقسيمها في [لحظة تاريخية ما] باستغلال امتدادها الجغرافي وهشاشة اقتصادها وتنوعها العرقي والديني ، وبالتالي ضمان السيطرة على منطقة الأوراسيا انطلاقا من روسيا الدولة التي يسمّيها "نيكولا سبيكمان[5] "القلب القاري"الذي يشكّل ظهيرا لما سماه "منطقة الارتطام" (Crush zone) التي ستشهد الصراعِ الكبير على الثروات والممرات المائية في "أرض

---

[4]- جاسم سلطان في"جيوبوليتيك: عندما تتحدث الجغرافيا"

[5]- صحفي وجامعي أمريكي [ت1943] يُعدّ أحد أهمّ مؤسسي "الجيوبوليتيك"وأبرز منظّريه في القرن العشرين.

الحافة" (Rim Land) المتكوّنة من أوروبا ودول الخليج العربي وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا ...؛ هذا الوضع الجيوبوليتيكي شديد الأهمية يُحدّد طبيعة السياسة الخارجية الروسية ولاسيما في بعدها الإقليمي، فروسيا يُنظر إليها تقليديا كقلب للعالم لا يمكن لأي قوة أن تحكم السيطرة على الأرض دونه ، يقول خبير الجيوبوليتيكا البريطاني" ماكيندر[6]" ": من يحكم شرق أوروبا يهيمن على منطقة القلب، ومن يحكم منطقة القلب يسيطر على الجزيرة العالمية (منطقة أوراسيا) ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم كله"..بقيَ أن أقول لكم إنّ هذا الكلام قيل منذ عام 1904 في الجمعية الجغرافية الملكية بلندن في سياق عرض النظرية المركزية أو نظرية القلب "Heartland Theory"التي اختزلها العملاق "ماكيندر"إلى ثلاث نقاط شهيرة:

ـــ من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على قلب الجزيرة العالمية "الهارتلاند".
ـــ ومن يسيطرعلى منطقة القلب يسيطر على الجزيرة العالمية.
ـــ ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يتحكّم في العالم.

بطبيعة الحال هذه الرؤية الروسية الدفاعيّة الكُليّة لا تعني غياب كل مقاربة للعب دور دولي فاعل وإن كانت هذه المقاربة تطغى عليها هواجس الدفاع أكثر من خيالات الهيمنة على عكس الولايات المتحدة الأمريكية، طموح القوة هذا لا يمكن أن يتحقّق دون أوكرانيا، هذا ما اتّفق عليه معظم الخبراء الاستراتيجيين، إذ يؤكّد بريجنسكي أنّ روسيا بعيدة عن أوروبا ودون أوكرانيا ليست اكثر من دولة آسيوية [دولة أكثر "آسيويّة"أو "آسينة"] لكن في صورة ارتباط أوكرانيا بها فستكون "قوة إمبريالية عظمى" ،

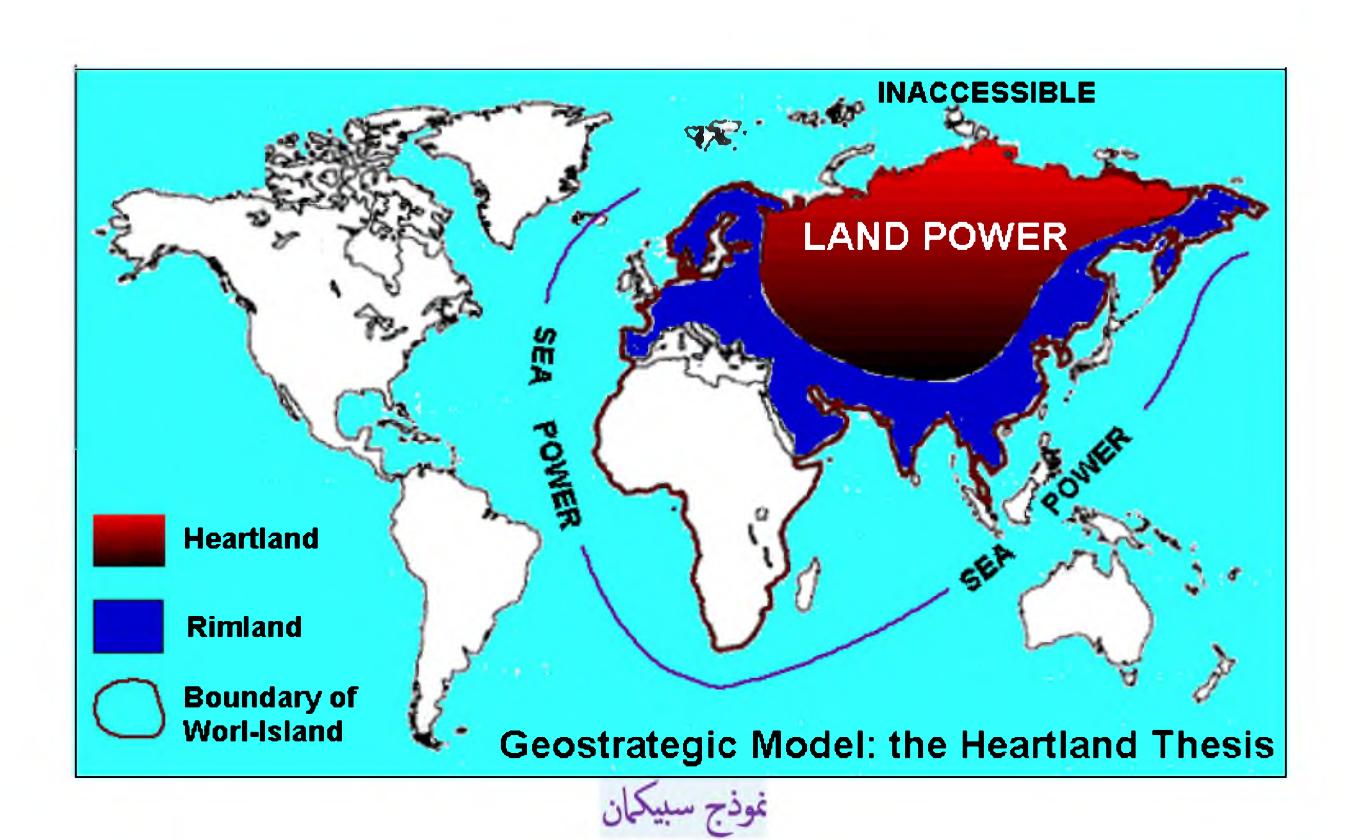
وقد سبق أن حذّر الأمين العام للحزب الشيوعي جينادي زيغانوف اثناء المؤتمر الثاني للحزب المنعقد في روسيا الاتحاديّة من المخططات الغربية الامبريالية لإضعاف روسيا مرحليا مشيرا إلى أنّ المؤامرة بدأت منذ لحظة تفكيك الاتحاد السوفياتي، هذا التحذير

---

[6]- هالفورد جون ماكيندر (MACKINDER)[ت1947] هو أول من شغل وظيفة أستاذ جغرافيا بأكسفورد ، وهو صاحب نظرية:قلب الأرضHEARTLAND الشهيرة التي مازالت تلهم باحثي الجيوبوليتيكا إلى الآن..

يعطينا فكرة [ما]عن التوجّس الروسي من النوايا الغربيّة خاصة عندما يتعلّق الأمر ببلد كأوكرانيا بما يشكّله من عمق استراتيجي روسي في منطقة أوراسيا ولذلك هي تمثّل هدفا مثاليا للغرب لعرقلة أي صعود محتمل للدب الروسي..

ولهذا الاعتبارات الجغراسياسية تبدي موسكو تشبّثا قويا بالإبقاء على أوكرانيا خارج الفلك الغربي في ما سماه البعض باستراتيجية "التحكم السلبي" التي لا ترغب في إحكام السيطرة على الطرف الأوكراني بقدر ما تريد تحييده و"وضعه بين قوسين" !..



نموذج سبيكمان

تركز الثروة في شرق أوكرانيا

ليس هناك "تحريف أو متاجرة بشرف الحقيقة"في القول إنّ شرق أوكرانيا معقل الانفصاليين الموالين لروسيا هو العمود الفقري للاقتصاد الأوكراني إذ تنتشر فيه مصانع الصلب والفولاذ والسيارات... ، فمناجم الفحم الحجري في دونباس مثلا تؤمّن حوالي 40 بالمئة من إنتاج الكهرباء في البلاد، كما يوجد في دونتسك أوبلاست [ولاية دونتسك] وهي جزء من دونباس نحو 13 منجما رئيسيا للفحم و10 مصانع للصناعات الحديدية، وأغلب المؤسسات الصناعية في الإقليم هي على ملك الملياردير رينات أخميتوف..
كما يشكّل انضمام شبه جزيرة القرم سببا إضافيا لتمسك الروس باوكرانيا إذ إنّ هذا المعطى الطارئ يفاقم الأعباء المالية على موسكو ..

وفي سياق متصل تجدر الإشارة إلى أنّ جزءا كبير من الصناعة الحربية الروسية يتمّ على أرض أوكرانيا الشرقية التي يُراد لها أن تحمل عبء برنامج تحديث الجيش الروسي في الفترة الفاصلة بين 2011 و2020 بما يستدعيه من تطوير للإنتاج الحربي ..

هذه الخصوصية الاقتصادية للأقاليم الشرقية تبرّر إلى حدّ بعيد تشبّث الروس بأوكرانيا واستماتتهم في رفض "غربنتها" وعملهم (في أسوأ الأحوال) على تكريس انفصال الشرق الغني عن العاصمة الأوكرانيّة، وهو ما بدأ يتحقق بإعلان جمهوريتيْ دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين عام 2014 من جانب واحد بعد اعتماد آلية الاستفتاء وبطبيعة الحال اعترفت روسيا فورا باستقلال الإقليمين عن الحكومة المركزية في كييف، وانخرطت في دعم المتمردين الذين يسميهم الغرب "انفصاليين" بالمال والسلاح والدبلوماسيّة وحتى بالمقاتلين رغم النفي الرسمي الروسي إذ إنّ شواهد كثيرة تدل على انخراط عسكري مباشر من ذلك مثلا ما أورده الموقع الاخباري الروسي "غازيتا" يوم 12 جويلية 2015 حين تحدّث عن فرار عشرات الجنود الروس خوفاً من إرسالهم للقتال في شرق أوكرانيا.

وعندما نعلم أنّ الاقتصاد الروسي يعوّل على عائدات الغاز والنفط والسلاح نفهم حاجة الروس إلى الشرق الأوكراني بثرواته الهائلة وبنيته الصناعية المهمّة ..

وعلاوة على هذا وذاك فإنّ التداخل الحدودي بين الشرق الأوكراني وروسيا يجعل الأخيرة تذود عن نفسها عبر استقطاب الجوار، فحدود الدولة وفقا للنظرية العضويّة هي جلدها والجلد هو أكثر أجزاء الجسد حساسية للأخطار الخارجية ..



أهم مدن شرق أوكرانيا

التوجّس الروسي من التوسّع الأوروبي

ما فتئت روسيا تعارض انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي وترفض مُخرجات قمّة كوبنهاغن (2002) التي قررت توسيعه شرقا فكان أن انضمّت إلى الاتحاد 08 دول من أوروبا الشرقية دُفعة واحدة عام 2004 وهي بولندا والتشيك والمجر وسلوفاكيا وسلوفينيا وليتوانيا ولاتفيا وإستونيا قبل أن تلتحق كلّ من رومانيا وبلغاريا (2007) وكرواتيا (2013) وإذا استحضرنا ضمّ فنلندا منذ عام 1995 فهمنا مغزى المخاوف الروسية المتعاظمة من اقتراب التكتل الأوروبي من حدودها، وهي هواجس اقتصادية بالأساس تتعلّق بحركة البضائع والأسواق، دون أن نذهل عن المساعي الأوروبية الهادفة إلى الإجهاز على أيّ طموح روسي توسّعي محتمل تحت عنوان الأمن والدفاع المشترك وغيرها من صلاحيات المجلس الأوروبي ..

وأوكرانيا بما تحظى به من امتياز الموقع والثروة هي مثار للمطامع الأوروبية كما الروسية رغم التململ الأوروبي [الذي سنعود إليه في الباب الثالث من هذا الكتاب]، فهي ممر للغاز الروسي نحو أوروبا ومستودع كبير للغذاء بفضل تربة خصبة جعلت النازيين يوما ما يعمدون إلى نقل شيء منها إلى ألمانيا، وفضلا عن هذا وذاك ينام الأوكرانيون على ثروات باطنية كبيرة، وكانت أوكرانيا قد بادرت بعد عزل الرئيس الموالي لروسيا يانوكوفيتش إلى توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي عام 2014 لتلحق بركب كل من مولدافيا وجورجيا في الذهاب نحو إرساء منطقة تجارة حرة يتحرك فيها المنتج الأوروبي بحرية تنازع المصالح التجارية لروسيا التي تحاول توسيع الاتحاد الجمركي الأوراسي لمجابهة المد الأوروبي فكان أن نجحت في استمالة أرمينيا وروسيا البيضاء (بيلاروسيا) بعد استقطاب كازاخستان، دون أن تلغيَ تماما خطر استدراج كييف إلى عضوية الاتحاد الأوروبي بما يشكّله ذلك من

"مشكلة" جيوسياسية حقيقية تواجه الكيان الاقتصادي الروسي الذي يكابد للحفاظ على مجاله الحيوي الكلاسيكي الذي تمثّل فيه أوكرانيا جزءا لا يتجزّأ منه إذ ترتبط موسكو بمصالح تجارية مفصلية مع الجار الأوكراني ولاسيما في قطاعات الصناعات الثقيلة كالطيران...
ورغم أعراض الخصومة الظاهرة بين روسيا والاتحاد الأوروبي فإنّ الروس يرتبطون بعلاقات "خاصة"مع كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا في محاولة لتخفيف درجة القطيعة بينهم وبين دول أورروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق "المتأربنة" وتقليص حدّة التجاذب الاقتصادي الحاد الذي يطفو على السطح كلّما عنّ للأروبيين التوسّع شرقا ..
صفوة القول؛ ما يراه الاتجاه الغالب في الاتحاد الأوروبي من مكاسب أمنية واقتصادية يوفّرها التوسع نحو الشرق تراه موسكو تهديدا للاستقرار، ولا شكّ أنّ الأمر يتجاوز حدود الاختلاف في الرأي حين يتعلّق بأوكرانيا، فهذه الدولة بمنطق التاريخ والجيوبوليتيك قطعة من روسيا ..
وفي سياق السعي الأوروبي إلى مزيد استمالة أوكرانيا وقّع الاتّحاد الأوروبي اتفاق شراكة مع كييف عام 2014 وذلك بشقّيه السياسي والاقتصادي، ومن المفارقات أنّ استكمال إجراءات الاتفاق في جانبه السياسي في مار س2014 والذي تسبّب في عزل "يانوكوفيتش" إثر حراك شعبي بعد رفض إمضائه في نوفمبر 2013 تزامن ومصادقة البرلمان الروسي على قرار ضمّ القرم !..
وما يزعج موسكو حقيقةً من هذا التقارب الأوكراني الأوروبي هو تبعاته الاقتصادية الصعبة عليها التي أطلّت برأسها منذ الاجتماع الأول للجنة الشراكة الأوروبية –الأوكرانية حيث تمّ التلويح بالانتقال إلى منظومة تجارة حرة بحلول عام 2016 ، بما سيتسبّب في إغراق السوق الروسية بالبضاعة الأوروبية، وهو أمر يراه الروس مهددا جديا لتوازن اقتصاد بلادهم التي دأبت على منح منتجات أوكرانيا ميزة تفاضلية في أسواقها عبر إعفائها من الرسوم الديوانيّة ..

ولم يكتف الأوروبيون بكييف بل عمدوا إلى تمتين روابطهم بكل من تبيليسي (جورجيا) وكيشيناو (مولدوفا) في اتفاق شراكة مماثل بما يعبّد الطريق لعضوية أوروبية كاملة لجمهوريتين من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق ..

وفي محاولة للتخفيف من وطأة التحرك الأوروبي المقلق في مجالها الحيوي عمدت موسكو في نوفمبر 2014 إلى عقد اتفاقية للتعاون العسكري والتقني مع كازاخستان تستغرق 5 سنوات تُجدّد آليا 5 سنوات أخرى، في خطوة شبيهة بتلك التي قامت بها روسيا مع كل من إرمينيا وبلاروسيا..

فحلم بوتين في تشكيل اتحاد اقتصادي قوي بين جمهوريات الاتحادى السوفييتي السابق آخذ في التبدّد بسبب سقوط أوكرانيا ذات ال46 مليون نسمة والثروات الهائلة من المعادلة التكتّلية ..

التوجّس الروسي من التوسّع الأطلسي

رغم وجود تنسيق مشترك على أكثر من صعيد ولاسيما في المسارات المرتبطة بمقاومة "الإرهاب" العابر للحدود فإنّ روسيا لا تريد أن ترى حلف شمال الأطلسي[7] وهو يتوسّع ويطال مجالها الحيوي من خلال ضمّ دويلات الاتحاد السوفياتي السابق، صحيح أنّ البرلمان الأوكراني-الرادا- قد أقرّ قانونا يمنع أوكرانيا من الانضمام إلى الناتو ويؤكّد التزامها بسياسة عدم الانحياز لكنّ انقلابا على هذا القانون يبقى جائزا متى رأت كييف فائدة ترجى من ذلك ..

فبعد انضمام كل من سلوفينيا وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا فضلا عن دول البلطيق [إستونيا،ليتوانيا،لاتفيا] إلى الناتو عام 2004 صارت الهواجس الروسية من التمدد الأطلسي مؤسسة على معطيات واقعية خاصة مع سياسة "الاحتواء المتقدّم" التي تنتهجها الولايات المتحدة وحلفاؤها التي بدأت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بنحو 8 سنوات فقط عندما تمّ استمالة تشيكيا وبولونيا والمجر الأعضاء السابقين في حلف وارسو إلى الدائرة الأطلسية عام 1999 ..

وفي قراءة استشرافية لمآلات سياسة "الباب المفتوح" التي ينتهجها الناتو زبيغنيو بريجنسكي[8] في كتابه:"رقعة الشطرنج الضخمة"(1999) أنّ الصراع الجيوسياسي الذي ستشهده أوروبا مستقبلا سيدور في تلك المنطقة الأوراسية التي سماها "رقعة

7- منظمة ذات طابع عسكري أسّست عام 1949 بواشنطن ، تضمّ 28 دولة هي: الولايات المتحدة [1949]،الدانمارك [1949]،فرنسا [1949]،كندا [1949]،لوكسمبرغ [1949]،بريطانيا[1949]،النرويج [1949]،هولندا [1949]،بلجيكا [1949]،كندا [1949]،الدانمارك [1949]،فرنسا [1949]،تركيا [1952]،اليونان [1952]،ألمانيا [1955]،المجر [1999]،جمهورية التشيك [1999]،رومانيا [2004]،سلوفاكيا [2004]،سلوفينيا [2004]،إستونيا [2004]،لاتفيا [2004]،ليتوانيا [2004]،بلغاريا [2004]،كرواتيا [2009]،ألبانيا [2009]، ، كرواتيا [2009].

8- مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس جيمي كارتر ..

الشطرنج"على أن تكون روسيا في مواجهة مباشرة مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، فالاستراتيجية الأطلسية تقوم على "تطويق" روسيا عبر التحرك في مجالها الحيوي بشكل تصبح معه عاجزة على النهوض والتمدد فالتغوّل، ولم يكتف الغرب بذلك بل عمدوا إلى إشعال نار الثورات الملونة في جورجيا وأوكرانيا للتقليص من النفوذ الروسي ..

استشعر الروس المخاطر الأطلسيّة المحدقة فردّوا على إعلان مشروع تطوير الصواريخ الاعتراضية والرادارات بكل من تشيكيا ورومانيا وبولونيا بمخالفة الاتفاقية الأمريكية - الروسية عام 1987 التي نصّت على إتلاف الصواريخ القصيرة ومتوسطة المدى عبر نشر صواريخ "أليكساندر-إسكندر آم"المزودة برؤوس نووية في كالينغراد القريبة من بولونيا عام 2013 ليكون ذلك رسالة تهديد مباشرة لكل من صوفيا وفرصوفيا ومن ورائهما واشنطن بأنّ ردا مدوّيا قادما لامحالة في صورة الإقدام على نصب الدرع الصاروخية الأمريكية التي تقول الولايات المتحدة إنّه ضرورة أمنيّة لمجابهة خطر"الدول المارقة"من كل من إيران وكوريا الشمالية فيما تعتبرها موسكو خطوة عدائية تهدف إلى محاصرتها وإضعافها، حتى إنّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عبّر عن قلقه بوضوح من محاولات الالتفاف على بلاده في تصريح لقناة "إيه آ ر دي" الألمانية في شهر نوفمبر 2014 قال فيه نصا:

"هل لدى روسيا قواعد عسكرية في جميع أنحاء العالم، فالحلف والولايات المتحدة، لديهما قواعد عسكرية منتشرة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مناطق قريبة من حدودنا، وعددها في تزايد مستمر" !..

وكثيرا ما كان القادة الروس يتذمّرون من نقض الغرب لوعوده المتعلقة بعدم توسيع الناتو شرقا وإقدامه على سلسلة من الخطوات المثيرة للقلق في منطقة عُرفت كلاسيكيا بكونها فضاءً استراتيجيا روسيا، خاصة أنّ نوايا التطويق لا تستثني الشرق الروسي وذلك وفقا

لما جاء في تقرير نشرته (Independence paper) الروسية عام 2007 إذ تمت الإشارة إلى اعتزام الأمريكان نصب منظومات مضادة للصواريخ في كل من كاليفورنيا وألاسكا !..

وما يجب أن نقوله في هذا السياق هو أنّ إرهاصات المشروع الأطلسي المناهض لروسيا لم تبرز في العقد الأخير، بل أطلّت برأسها منذ عام 1999 عندما امتنع حلف شمال الأطلسي عن تمديد معاهدة خفض ترسانة الأسلحة التقليدية التي أُبرمت عام 1990 مع حلف وارسو ..

واليوم تعمل على أرض أوكرانيا هياكل ساعية إلى تعزيز التقارب بينها وبين حلف شمال الأطلسي نذكر من بينها المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجيّة، دائرة الأمن الدولي، المركز الأوكراني للدراسات السياسية المستقلة، مركز التكامل الأوروبي في المناطق، مكتب اتصالات الناتو في أوكرانيا، منظمة شباب "الرادا الأطلسية لأوكرانيا"، دائرة الاتحاد الأوروبي لدى وزارة الخارجية الأوكرانية، دائرة الولايات المتحدة الأمريكيّة لدى وزارة الخارجية الأوكرانية [...]

وينبني "التقارب"الأوكراني الأطلسي على عدد من الوثائق السياسية الأساسية ومن أبرز هذه الوثائق : "ميثاق الشراكة المميّزة بين الناتو وأوكرانيا" حيث نقرأ في البند الثالث ما يلي نصّه:

"أوكرانيا تؤكّد عزمها على مواصلة الإصلاح العسكري وتعزيز الرقابة الديمقراطية والمدنية على القوات المسلّحة، ورفع التوافق العملياتي والتقني مع قوات الناتو والدول الشريكة،إن الناتو يؤكّد دعمه جهود أوكرانيا في هذه المجالات"[...]

وبالنظر إلى خطورة المخططات الأمريكية الهادفة إلى تركيع روسيا لا تجد الأخيرة بُدّا من الذود عن عمقها الاستراتيجي المتمثّل في أوكرانيا بكل ما أوتيَت من أوراق سياسية

وعسكرية، وتأتي الصيغة الجديدة للعقيدة العسكرية الروسية التي صادق عليها بوتين عام 2014 في هذا الاتّجاه ..

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة إلى إخراج أوكرانيا من المظلة الروسيّة إلى الأبد عبر استدراجها إلى حلف الناتو والحسم بالتالي في انتمائها السياسي والعسكري، ويندرج القرار الذي صادق عليه الكونغرس يوم 12 ديسمبر 2014 وأكّده أوباما بمصادقة رسمية يوم 12 مارس 2015 في هذا الإطار حيث تمّ فتح باب تزويد كييف بالأسلحة الأمريكية لمجابهة ما تراه واشنطن دعما روسيا غير محدود للانفصاليين في الشرق الأوكراني..

_ نصّ اتفاقية حلف شمال الأطلسي ، واشنطن-أفريل عام 1949 :

"يؤكد أطراف هذه الاتفاقية من جديد إيمانهم بأهداف ومبادئ، ميثاق الأمم المتحدة، ورغبتهم في العيش مع كل الشعوب، والحكومات، في سلام. وتؤكد الأطراف، إصرارها على حماية الحرية، والتراث المشترك، وحضارة شعوبهم، التي تقوم على أسس ومبادئ الديموقراطية، والحرية، الفردية، والنظام والقانون. وهم يسعون لترسيخ الاستقرار والرخاء، في منطقة شمال الأطلسي، مصممين على توحيد الجهود، من أجل الدفاع الجماعي، وحماية وصيانة السلام والأمن، وبناء عليه، فقد اتفقوا على هذه الاتفاقية وهي :

المادة1 :

يلتزم الأطراف بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، بتسوية كل حالة نزاع دولي، يكونون طرفاً فيها، بالطرق السلمية، وبالتالي لا يتعرض السلام والأمن الدوليان، والعدالة للخطر، كما يلتزم الأطراف أيضاً، بالتخلي عن أي تهديد بالقوة، أو استخدامها، في علاقاتهم الدولية، بشكل يتنافى مع أهداف الأمم المتحدة .

المادة2 :

سوف تساهم الأطراف، في استمرار تطور علاقات السلم، والصداقة، الدولية في الوقت الذي يدعمون فيه مؤسساتهم الحرة، وتحقيق فهم افضل للمبادئ والأسس التي تقوم عليها، هذه المؤسسات، كما ينشدون ويشجعون، عوامل التضامن، والرخاء، وهم يسعون في سياستهم الاقتصادية الدولية، إلى تجنب الخلافات والمتناقضات، وتشجيع ودعم التعاون الاقتصادي، بين كل الأطراف فردية أو جماعية .

المادة3 :

ولتحقيق أهداف هذه الاتفاقية، بشكل أفضل، يعمل الأطراف، فرادى ومجتمعين، من خلال الاعتماد الذاتي الفعال، والدائم، والدعم المتبادل، على تحقيق قوة مقاومة، وقناعة ذاتية، ومشتركة، ضد الهجمات، والاعتداءات المسلحة، والاستمرار في تطوير ذلك.

المادة4 :

يتشاور الأطراف مع بعضهم البعض، عند إحساس أي منهم، بأن سلام المنطقة، أو الاستقلال السياسي، وأمن أحد الأطراف، مهدد .

المادة5 :

يتفق الأطراف، على أن أي هجوم، أو عدوان مسلح، ضد طرف منهم، أو عدة أطراف، في أوروبا أو أمريكا الشمالية، يعتبر عدوانا عليهم جميعا، وبناء عليه، فإنهم متفقون على أنه، في حالة وقوع مثل هذا العدوان المسلح، فإن على كل طرف منهم، تنفيذاً لما جاء في المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة، عن حق الدفاع الذاتي عن أنفسهم، بشكل فردي أو جماعي، تقديم المساندة والعون للطرف، أو الأطراف، التي تتعرض للهجوم، باتخاذ الإجراءات الذاتية، بالتعاون مع الأطراف الأخرى، دون تأخير. بما في ذلك استخدام قوة السلاح، التي يرى أنها لازمة لإعادة الأمن، إلى منطقة شمال الأطلسي، وتأكيده .

ويتم إبلاغ مجلس الأمن، دون تأخير، بكل هجوم وعدوان مسلح، وكل الإجراءات المضادة المتخذة تجاهه. ويتم وقف الإجراءات، بمجرد اتخاذ مجلس الأمن للخطوات الضرورية، لإعادة، واستقرار السلام والأمن الدوليين.

المادة6 :

طبقاً لمفهوم المادة "5"، فإنه يعتبر أي عدوان، أو هجوم مسلح، على طرف أو أكثر :

أ. كل عدوان أو هجوم مسلح، على أي منطقة، لأحد الأطراف، في أوروبا وأمريكا الشمالية، أو القسم الجزائري من فرنسا، ومنطقة تركيا، أو إحدى الجزر الخاضعة لمنطقة سيادة أحد الأطراف، في منطقة شمال الأطلسي،شم المدارالسرطان.

ب. العدوان أو الهجوم، على قوات مقاتلة أو سفن أو طائرات أحد الأطراف، في هذه المناطق، أو عبر مجاله الجوى، أو مياهه الإقليمية، أو إحدى المناطق بأوروبا، أو في منطقة شمال الأطلسي، شمال مدار السرطان، حيث كانت قوات احتلال أحد الأطراف، تتمركز لفترة، كانت اتفاقية شمال الأطلسي فيها نافذة، أوساريةالمفعول.

المادة7 :

هذه الاتفاقية لا تمس ولا يمكن أن تفسر، بأنها تؤثر على حقوق وواجبات الأطراف، الأعضاء في الأمم المتحدة، المترتبة على ميثاقها، كما لا تمس في المقام الأول، مسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ولا يمكن أن تفسر على مثل هذا المنوال.

المادة8 :

يعلن كل طرف، أنه لا توجد التزامات دولية حاليا بينه وبين أطراف أخرى، أو دولة ثالثة، تتعارض مع لوائح وبنود هذه الاتفاقية. ويلتزم بعدم التعهد أو التورط، في أي

التزامات دولية، تتناقض مع هذه الاتفاقية .

المادة9 :

يقوم الأطراف، بتشكيل وتكوين مجلس، يتم فيه تمثيل كل منهم، لبحث ودراسة قضايا تنفيذ هذه الاتفاقية، ويتم تشكيل وبناء هذا المجلس، بحيث يمكن أن يجتمع في أي وقت، وعلى وجه السرعة. ويقوم المجلس، بتكوين هيئات وأجهزة تابعة، طالما كان ذلك ضرورياً، وبصفة خاصة، يقوم دون تأخير، بتشكيل لجنة دفاعية، تتولى مهمة التوصية بالإجراءات الخاصة، بتنفيذ المادتين (3، 5) .

المادة10 :

يمكن للأطراف، من خلال قرار جماعي، أن يطلبوا من كل دولة أوروبية أخرى، يكون بإمكانها مساندة مبادئ هذه الاتفاقية، والمساهمة في تحقيق أمن منطقة شمال الأطلسي، الانضمام إلى الحلف. وكل دولة يتم دعوتها، على هذا النحو السابق، يمكنها من خلال إيداع مستندات انضمامها لدى حكومة الولايات المتحدة، أن تصبح عضوا في هذه الاتفاقية. وتقوم حكومة الولايات المتحدة بدورها بإحاطة كل طرف علماً، بتقديم مثل هذا المستند لها، وإيداعه لديها، (وثيقة ومستند الانضمام).

المادة11 :

يقوم الأطراف، بالتصديق على الاتفاقية وإقرارها، بالأسلوب الذي يتمشى مع دستورهم، ثم يقومون بتنفيذ بنودها ولوائحها. ويتم إيداع وثائق ومستندات التصديق، بأسرع ما يمكن، لدى الولايات المتحدة، والتي بدورها تقوم بإحاطة كل الدول الأخرى، الموقعة على الاتفاقية، بكل عملية إيداع تتم، لديها. وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، وتصبح سارية المفعول، بين الدول المصدقة عليها، بمجرد إيداع غالبية الدول الموقعة على الاتفاقية، وثائق التصديق. بما في ذلك، وثائق تصديق كل من : بلجيكا - المملكة المتحدة - فرنسا - كندا -

لوكسمبرج - هولندا - الولايات المتحدة. أما بالنسبة لدول أخرى فتصبح سارية المفعول بالنسبة لهم، في يوم إيداع وثائق تصديقهم، على الاتفاقية لدى الولايات المتحدة

المادة12 :

بعد عشر سنوات من سريان المعاهدة، أو في أي وقت آخر، سوف يقبل الأطراف، بناء على طلب أحدهم، إجراء مشاورات، بشأن إعادة مراجعة المعاهدة، ودراساتها، في ظل الظروف التي تؤثر فيما بعد، على سلام وأمن منطقة شمال الأطلسي. أو بناء على أي تطوير قد يطرأ على الاتفاقيات الدولية، والإقليمية، وذلك من أجل الحفاظ على، السلام والأمن الدوليين، في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

المادة13 :

بعد فترة سريان وتطبيق للمعاهدة، لمدة عشرين عاماً، يحق لأي طرف الانسحاب من الاتفاقية. وذلك بعد عام من تقديم إنذار، أو إخطار بذلك لحكومة الولايات المتحدة، التي تقوم بإحاطة حكومات الأطراف الأخرى، علماً، بإيداع كل ما يبلغها من إخطارات، وإنذارات.

المادة14 :

تودع الاتفاقية، في سجلات ومحفوظات، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهى تعتبر نصيها الإنجليزي والفرنسي، صحيحين، وبنفس الدرجة، وسوف يتم إيداعها، في أرشيف حكومة الولايات المتحدة، حيث تقوم بإرسال نسخ معتمدة، من الاتفاقيات لحكومات الدول الأخرى الموقعة، على الاتفاقية.

بدأ سريان المعاهدة في 24 أغسطس 1949 بعد إيداع تصديقات كل الدول الموقعة"..

الصيغة الجديدة للعقيدة العسكريّة الروسية

تأتي الصيغة الجديدة للعقيدة العسكرية الروسية التي صادق عليها بوتين يوم 26 ديسمبر 2014 لتؤكّد أهميّة أوكرانيا في استراتيجية الأمن القومي لروسيا إذ عددت 14 خطرا خارجيا ومن أهم النقاط التي تضمّنتها تلك التي تشير إلى خطورة حشد القدرات الحربية للناتو قرب حدودها وخطر نشر وزيادة القوات الأجنبية في الجوار البرّي والمائي لتصعيد الضغوط السياسية والعسكرية على موسكو، ومن أبرز المخاطر المحتملة التي تحدّثت عنها الورقة العسكرية "الاستباقية" إقدام واشنطن على نصب منظومة الدرع الصاروخية في أوروبا، وإشاعة الفوضى في دول الجوار و زرع أنظمة عميلة تعادي النفوذ الروسي فيها، فضلا عن انتشار التطرف والإرهاب داخل البلاد بسبب "التقصير الدولي" في مجابهتها والمساعي الاستخبارية الغربية التخريبية، وقد حدّدت الوثيقة طبيعة "التصرفات" المهددة للأمن القومي الروسي مؤكدة أنّ الممارسة الإرهابية الخطيرة هي كل نشاط يهدف إلى تغيير النظام الدستوري في الاتحاد الروسي قسرا وتعطيل عمل مؤسسات الدولة ومنازعة الدولة في سيادتها وتقسيم البلاد ..

كما لم تُغفل الوثيقة الروسية الحديث عن الإعلام وتأثيره الخطير على المجتمع بما يمكن أن يهدّد الوحدة الوطنية والثوابت التاريخية للشعب الروسي ..

أما في ما يتعلّق بأولويات السياسة العسكرية الروسية حسب "العقيدة" الجديدة فإنّ روسيا تمدّ جسور التواصل والتعاون مع 3 دول على انفرادها وهي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية (المستقلتين عن جورجيا) وروسيا البيضاء (بيلاروسيا)، كما تتقارب مع التكتلات والمنظمات الدولية كرابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي إضافة إلى منظمة

الأمم المتحدة بما يمكن أن يستدعيّه هذا التعامل من ضرورات نشر قوات حفظ السلام والتنسيق الأمني والعسكري بما يخدم الأمن القومي الروسي والسلام العالمي..

ويذهب صائغو وثيقة العقيدة العسكرية الروسية إلى تأكيد حق استخدام السلاح النووي ردا على أي عدوان نووي عليها أو على أحد حلفائها، والأخطر من ذلك التشديد على حق استعمال أسلحة الدمار الشامل ردا على استخدام أسلحة تقليدية ضدّها إذا ما كان هذا الاعتداء مهددا لوجود الدولة ..

القديم في العقيدة العسكرية الروسية هو مواصلة انتهاج المنهج الدفاعي أما عن الجديد فهو بلا شكّ الالتزام الصارم بحماية الحلفاء وما بدا أنّه "حساسية مفرطة" للتواجد الغربي حول حدودها، وهذا يعود إلى السياق العام المناهض للنفوذ الروسي من الشرق الأوسط [سوريا] إلى مجالها الحيوي [جورجيا وأوكرانيا] وهو ما تؤكّده مناورات حلف شمال الأطلسي المتكرّرة في البحر الأسود بالتوازي مع تصاعد التوتر في أوكرانيا حيث يعمل الروس على الذوْد عن مصالحهم الاستراتيجية المفصلية هناك، فموسكو ترى نفسها إزاء مناخ دولي جديد يختلف عن العوامل التي أنتجت "عقيدة"1993 حيث كان الناتو هو العامل الوحيد الذي يمكن أن يدفع إلى "تنشيط" الترسانة النووية..

ويمكن اعتبار هذه الورقة العسكرية المهمّة امتدادا [ما] لوثيقة الامن القومي الروسي للعام 2000 التي حصرت "التهديدات في حلف الناتو لدرجة تدفع أي باحث للاعتقاد بأن روسيا تنظر اليوم للناتو كعدو فعلي وليس كشريك مقلق كما كان في حقبة التسعينات من القرن العشرين وهذه النظرة الجديدة لها أسبابا الموضوعية"[9]..

قصارى القول، يمكننا أن نعدّ وثيقة العقيدة العسكرية الروسية الجديدة تلخيصا ما لتصريح شهير للرئيس الروسي فلاديمير بوتين ذات يوم من شهر ديسمبر 2014 عندما قال:"الدوائر الإمبريالية الغربية تحاول السيطرة على المصادر الوطنية الروسية وإلى تجريد روسيا من مخالبها وأسباب قوتها لجعلها عاجزة تماما.. كالدب المقيد" !!.

---

[9]- الدكتور نزار إسماعيل الحيالي في"قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"

عدوى الانفصال عن الاتحاد الروسي

من دوافع تشبّث روسيا بمصالحها في أوكرانيا الخوف من انتشار عدوى التمرّد في فضائها الاستراتيجي، فسقوط كييف بيد الغرب يغذّي نزعات التمرّد في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، بل إنّ الاتحاد الروسي نفسه بات مهددا بالانقسام بتنامي الحركات الانفصالية داخله في ما لا يقل عن 33 منطقة اثنيّة ساخنة على غرار أقاليم الفولغا والشيشان وتتاريا و كاريليا شمال غرب روسيا...، وهي مخاطر "تفكّك"عبّر بوتين عن وعيه بها منذ اعتلائه منصب رئاسة الفيدرالية الروسية لأول مرة عام 2000 عندما قال إنّها أحد المهددات الرئيسة للأمن القومي للبلاد..

وروسيا التي خسرت معظم دول أوروبا الشرقية لفائدة الناتو والاتحاد الأوروبي ليست مستعدّة لخسارة أوكرانيا أيضا، بما ينذر بالدخول في مرحلة "دومينو" تتآكل فيها السطوة الروسية وتتساقط مراكز نفوذها الواحد تلو الآخر في ظل احتمالات تفاقم التوتر الديني والقومي داخليا واحتداد النزوع الانفصالي في جمهوريات القوقاز حيث التنوع الثقافي المذهل، ورغم غياب تنظيمات سياسية بارزة ترفع شعار الانفصال عن موسكو إلاّ أنّ ظهور أحزاب مناطقيّة ناشطة على غرار الحزب القوقازي والكالينغرادي في تسعينيات القرن العشرين يجعل الروس ينظرون بقلق إلى مستقبل بصدد استنساخ شيئ من الماضي..

الباب الثاني

لماذا تحمل واشنطن "همّ" أوكرانيا؟!!!

هناك نقطة تمايز مفصلية بين روسيا والولايات المتحدة، فالسياسة الأمريكية ليست رؤية شخصية أو مشخصنة كما هو الحال في نظيرتها الروسيّة، دور باراك في أمريكا لا يشبه دور بوتين في روسيا ،في واشنطن فضلا عن تعقّد آليات صنع القرار هناك أجندة دولة وثوابت "أمة"لا يمكن للديمقراطيين ولا للجمهوريين الانحراف عنها قيد أنملة وتنحصر الفروق في الوسائل دون الغايات،وحتى الوثيقة التحديثيّة الأخيرة المتعلّقة باستراتيجية الأمن القومي الصادرة عن إدارة أوباما فلم تحمل تحوّلا نوعيا في الرؤية الأمريكية العامة للأزمات والملفات الدولية العالقة والحارقة بل إنّ "الصبر الاستراتيجي"الذي تحدّث عنه أوباما وصار بسببه محل تندّر من قبَل الجمهوريين ليس مفهوما طارئا على المقاربة "الديمقراطية" للسياسة الخارجية رغم حداثة المصطلح وجدّته، فدأب الديمقراطيين عبر تاريخهم الحديث أن يلوذو بوسائل القوة الناعمة – Soft Power – لمعالجة القضايا الساخنة، وهذه حال التعاطي مع تفاعلات الأزمة في أوكرانيا حيث تحاول واشنطن إدارة الصراع عبر آليات تحكّم عن بعد كذلك الذي تستخدمه مع كييف، إذ تمّ مؤخّرا الكشف عن رسالة من السيناتور الأمريكي ديك دوربين لرئيس وزراء أوكرانيا أرسيني ياتسينيوك تحمل في طياتها إملاءات وتدخلا واضحا في التعيينات الوزارية والرسالة التي أماط عنها اللثام وزير الخارجيه الاوكراني السابق ليونيد كوجارا يعود تاريخها إلى 25 جوان 2015 وممّا تضمّنته بالحرف ما يلي نصه:

"(...)مجلس الشيوخ ما زال يثق فيك [يقصد رئيس الوزراء] ويشاركك المخاوف المتعلقة بنية الرئيس بيترو بوروشينكو بإنهاء وشيك لخدمة شخصيات بارزة في الحكومة الأوكرانية تكرس نفسها لتعزيز الديمقراطية في بلادكم(...) "..

وهذا لا يكشف بقدر ما يؤكّد عمودية العلاقة وعمقها بين واشنطن وكييف التي تتحرّك بوحي من البيت الأبيض ووفق أجندة أمريكيّة لا علاقة لها باستقلالية الأوكرانيين وسيادتهم الوطنية !..

ولعلّ خيرَ ما يمكن أن نلامس به الخلفية النظرية للرؤية الأمريكية للأزمات الدوليّة هو التوصيف البليغ التالي:

"أمريكا بلد بلا تاريخ يُذكر ، لكنّها ذات واقع وامتداد جغرافي يعوّضها عن نقص التاريخ ،ولذلك فإنّ النظرة الأمريكية بالعموم تقلل من شأن التاريخ،وتعظّم من قيمة الموقع والحدود والجغرافيا ،ليس مهما تاريخ الصراع حول أيّ قضية المهم أن يُترجم هذا الصراع إلى واقع جغرافي أو شيء واقعي آخر ،التارلايخ ليس إلا ماض لا قيمة له في حياة المواطن الأمريكي أو في السياسة الأمريكية"[10]

[10]- باسم خفاجي في "الشخصية الأمريكية وصناعة القرار السياسي الأمريكي"

تقطيع أوصال الفضاء الاستراتيجي الروسي

عندما نلقي نظرة على تنظيرات الاستراتيجيين الأمريكيين نعثر على "خيالات" متعلّقة بعزل روسيا عن محيطها للحد من إمكانات تغوّلها في المستقبل، ففي كتاب "رقعة الشطرنج الكبرى"[1998]أشار مستشار الأمن القومي الأسبق زيبيغنيو بريجنسكي إلى ضرورة تقطيع أوصال الفضاء الاستراتيجي الروسي واستهداف الاتحاد الفيدرالي نفسه متى كان ذلك ممكنا باعتبار أنّ الأرض الشاسعة التي تمتدّ عليها روسيا أكبر من أن تحتضن دولة واحدة..!

لاشكّ أنّ هناك تنسيقا بين موسكو وواشنطن في عدد من الملفات المشتركة على غرار مكافحة الإرهاب، وقد جاء الإعلان الروسي حول العلاقات الاستراتيجية الجديدة الموقّع من قبل الرئيسين بوتين وبوش الابن عام 2002 ليشدّد على ضرورة التعاون المشترك على أكثر من صعيد، لكن مع تفجّر الأزمة في جورجيا عام 2008 وفي سوريا عام 2011 وخاصة أوكرانيا 2014 أعادت واشنطن بناء رؤيتها العلائقية مع موسكو بما يتماشى وفكرة الحفاظ على "الهيمنة الأمريكية"، هذه المراجعة تمّ التعبير عنها صراحة في الخطاب السنوي لأوباما يوم 21 جانفي 2015 حين قال:

"[...]عندما كنا مع حلفائنا نعمل بجهد العام الماضي على فرض العقوبات، افترض البعض أن عدوان السيد بوتين مثال على المهارة الاستراتيجية والقوة، لكن أمريكا اليوم قوية وموحدة مع حلفائنا في الوقت الذي أصبحت فيه روسيا معزولة واقتصادها في حالة يرثى لها[...]"

فما بدا مجرد تشخيص لواقع عزلة روسيا هو في حقيقته أُمنية أو هدف يسعى الأمريكيون إلى تحقيقه ، فقد "عملت الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي على صياغة الأوضاع الدولية في الأوراسيا لضمان توطيد وحماية نفوذها في ذلك النطاق الجيوسياسي الهائل ، وكانت أدوات الولايات المتحدة في ذلك هي تكوين حلف شمال الأطلنطي ، واستمرار الانتشار الاستراتيجي لقواعدها العسكرية في الأوراسيا ، بالإضافة إلى بناء توازنات سياسية تحدّ من قدرة الأطراف الدوليّة في أوروبا وآسيا على اكتساب هامش متّسع للمناورة"[11]، فالرهان الامريكي يدور حول منع نشوء تحالفات مضادة للمصالح الامريكية في المنطقة وهو ما تحدّث عنه بريجنسكي حين تحدّث عن"ضرورة الإبقاء على التعدديات الجيوسياسية في الأوراسيا"..

ونحن نحاول فهم طبيعة التعاطي الأمريكي مع روسيا علينا التعريج على وثيقتين أمريكيتين صدرتا في خضمّ تفاعل الأزمة في أوكرانيا :

_ استراتيجية الأمن القومي للرئيس الأمريكي باراك أوباما:

في بداية عام 2015 عرضت إدارة أوباما على الكونغرس وثيقة من 29 صفحة تحدّد استراتيجية الأمن القومي للرئيس في ما تبقّى من ولايته، واستعرضت المذكّرة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، اللافت في هذه الورقة هو تركيزها الواضح على روسيا واعتبارها دولة "عدوانية" وخطرا يتهدّد المصالح الأمريكيّة والسلام العالمي، لكنّها في المقابل تتحدّث عن "صبر استراتيجي" في معالجة الملفات الدولية الحارقة بما يعني أنّ أوباما يحاول إدارة الصراع في أوكرانيا ومراكمة الإنجازات الجيوسياسية على حساب روسيا وذلك من خلال آلية العقوبات واستنزاف القدرات العسكرية بما يشكّل عبئا إضافيا على الاقتصاد الروسي الهش، دون أن يخلوَ ذهن الخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين من استخدام دول البلطيق في احتواء روسيا عبر إيهام الدول الثلاث بوجود نزعة إمبريالية لدى الروس تستهدف استقلالها واستقرارها وذلك تحت قصف إعلامي غربي منظم يدور حول

[11]- د.خالد عبد العظيم في"الصراع على النفوذ في الأوراسيا"

التخويف من مدّ روسي محتمل للتمهيد لزيادة عدد القوات الأمريكية على تخوم الأراضي الروسية !..

_ الاستراتيجية العسكرية الأمريكية لعام 2015:

في جويلية 2015 نشر البنتاغون وثيقة من 24 صفحة تكشف تفاصيل "الاستراتيجية العسكرية الوطنيّة" التي تحدّثت عن دولتيْن بالاسم واعتبرتهما يشكّلان تهديدا صريحا للمصالح الأمنية القومية الأمريكية، هاتان الدولتان هما روسيا وكوريا الشمالية، وعندما نعرف أنّ بيونغ يانغ دولة مدعومة روسيًّا (إضافة إلى الدعم الصيني) نخلُص إلى نتيجة مفادها أنّ بلدا واحدا يقضّ مضجع واشنطن ويمثّل قطب رحى رؤيتها العسكرية ، هذا البلد هو بكل بساطة روسيا الاتحاديّة، فلئن تحدّثت الورقة المهمّة عن الصين إلا أنّها لم تعتبرها "خطرا أمنيا استراتيجيا"يضاهي الخطرين الروسي والكوري الشمالي، إذ نقرأ في "الاستراتيجية"ما يلي نصّه:

"لكنّ بعض الدول، تحاول تنقيح جوانب أساسية في النظام الدولي، وتسلك بطريقة تهدد مصالحنا الأمنية القومية. فبينما ساهمت روسيا في مجالات أمنية منتقاة، مثل مكافحة المخدرات ومكافحة الإرهاب، أثبتت مراراً وتكراراً أنها لا تحترم سيادة جيرانها، وأنها مستعدة لاستخدام القوة لتحقيق مآربها وأهدافها. والإجراءات العسكرية الروسية تقوّض الأمن الإقليمي بصورة مباشرة أو من خلال قوات عميلة. وهذه التصرفات تنتهك العديد من الاتفاقات التي وقعتها روسيا، والتزمت فيها بالعمل وفقاً للأعراف الدولية [...]روسيا أبدت عدم احترام لسيادة جيرانها مرة تلو الأخرى..." .

فمع تفاعل الأزمة في أوكرانيا تبدو روسيا مصدر تشويش وتشغيب على النزوع الإمبريالي الأمريكي فتأكّدت بذلك الحاجة إلى وضع السياسات والاستراتيجيّات الكفيلة بتقييد حركة الروس واحتواء دورهم الفاعل في المنطقة الأوراسيّة وهو دور يمتدّ تأثيره إلى مناطق أخرى من العالم كالشرق الأوسط وليس أدلّ على ذلك من الحالة السورية ..

وفي أوّل رد فعل روسي رسمي على الوثيقة الأمريكية المثيرة للجدل نُقل عن ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين قوله "لمسنا نهجا تصادميا يفتقر إلى أي موضوعية تجاه بلدنا" !..

نعرض عليكم في ما يلي النص الكامل للاستراتيجية العسكرية الأمريكية-2015- :

The United States Military's Contribution To National Security June 2015

Chairman's Foreword

Chairman's Foreword Today's global security environment is the most unpredictable I have seen in 40 years of service. Since the last National Military Strategy was published in 2011, global disorder has significantly increased while some of our comparative military advantage has begun to erode. We now face multiple, simultaneous security challenges from traditional state actors and transregional networks of sub-state groups – all taking advantage of rapid technological change. Future conflicts will come more rapidly, last longer, and take place on a much more technically challenging battlefield. They will have increasing implications to the U.S. homeland. This National Military Strategy describes how we will employ our military forces to protect and advance our national interests. We must be able to rapidly adapt to new threats while maintaining comparative advantage over traditional ones. Success will increasingly depend on how well our military

instrument can support the other instruments of power and enable our network of allies and partners. The 2015 NMS continues the call for greater agility, innovation, and integration. It reinforces the need for the U.S. military to remain globally engaged to shape the security environment and to preserve our network of alliances. It echoes previous documents in noting the imperative within our profession to develop leaders of competence, character, and consequence. But it also asserts that the application of the military instrument of power against state threats is very different than the application of military power against non-state threats. We are more likely to face prolonged campaigns than conflicts that are resolved quickly…that control of escalation is becoming more difficult and more important…and that as a hedge against unpredictability with reduced resources, we may have to adjust our global posture. Despite what is likely to be a difficult future, we are blessed to be able to count on the young Americans who choose to serve, to live an uncommon life, and to defend their fellow citizens. Our focus must remain that they are the best-led and best-equipped force in the world. The 2015 National Military Strategy of the United States offers a blueprint towards that end.

This 2015 National Military Strategy addresses the need to counter revisionist states that are challenging international norms as well as violent extremist organizations (VEOs) that are

undermining transregional security. We are working with allies and partners to deter, deny, and – when necessary – defeat potential state adversaries. Concurrently, we are leading multiple coalition efforts to disrupt, degrade, and defeat VEOs. Central to these efforts is strengthening our global network of allies and partners. This integrated strategy requires us to conduct synchronized operations around the globe, implement institutional reforms at home, and sustain the capabilities, capacity, and readiness required to prevail in conflicts that may differ significantly in scope, scale, and duration

The Strategic Environment Complexity and rapid change characterize today's strategic environment, driven by globalization, the diffusion of technology, and demographic shifts. Globalization is impacting nearly every aspect of human activity. People, products, and information are flowing across borders at unprecedented speed and volume, acting as catalysts for economic development while also increasing societal tensions, competition for resources, and political instability. Central to globalization is the spread of new technologies that enable a global information environment and empower people to see more, share more, create more, and organize faster than ever before. Individuals and groups today have access to more information than entire governments once possessed. They can swiftly organize and act on what they learn, sometimes leading to violent change. States, meanwhile, are

using information sharing to develop advanced capabilities of their own. When applied to military systems, this diffusion of technology is challenging competitive advantages long held by the United States such as early warning and precision strike. These changes are amplified by shifting demographics. Youth populations are rapidly growing in Africa and the Middle East, regions that face resource shortages, struggling economies, and deep social fissures. Meanwhile, populations in Europe and across northern Asia are set to decline and get older. Around the world, millions of people are flowing from the countryside into cities in search of work where they are exposed to cultural differences, alienation, and disease. They also are moving across borders and seas in growing numbers, accepting great risk and placing strain on nations that receive them.

Despite these changes, states remain the international system's dominant actors. They are preeminent in their capability to harness power, focus human endeavors, and provide security. Most states today — led by the United States, its allies, and partners — support the established institutions and processes dedicated to preventing conflict, respecting sovereignty, and furthering human rights. Some states, however, are attempting to revise key aspects of the international order and are acting in a manner that threatens our national security interests. While Russia has contributed in select security areas, such as

counternarcotics and counterterrorism, it also has repeatedly demonstrated that it does not respect the sovereignty of its neighbors and it is willing to use force to achieve its goals. Russia's military actions are undermining regional security directly and through proxy forces. These actions violate numerous agreements that Russia has signed in which it committed to act in accordance with international norms, including the UN Charter, Helsinki Accords, Russia-NATO Founding Act, Budapest Memorandum, and the Intermediate-Range Nuclear Forces Treaty. Iran also poses strategic challenges to the international community. It is pursuing nuclear and missile delivery technologies despite repeated United Nations Security Council resolutions demanding that it cease such efforts. It is a state-sponsor of terrorism that has undermined stability in many nations, including Israel, Lebanon, Iraq, Syria, and Yemen. Iran's actions have destabilized the region and brought misery to countless people while denying the Iranian people the prospect of a prosperous future. North Korea's pursuit of nuclear weapons and ballistic missile technologies also contradicts repeated demands by the international community to cease such efforts. These capabilities directly threaten its neighbors, especially the Republic of Korea and Japan. In time, they will threaten the U.S. homeland as well. North Korea also has conducted cyber attacks, including causing major damage to a U.S. corporation. We support China's rise and encourage it to become a partner for

greater international security. However, China's actions are adding tension to the Asia-Pacific region. For example, its claims to nearly the entire South China Sea are inconsistent with international law. The international community continues to call on China to settle such issues cooperatively and without coercion. China has responded with aggressive land reclamation efforts that will allow it to position military forces astride vital international sea lanes. None of these nations are believed to be seeking direct military conflict with the United States or our allies. Nonetheless, they each pose serious security concerns which the international community is working to collectively address by way of common policies, shared messages, and coordinated action.

As part of that effort, we remain committed to engagement with all nations to communicate our values, promote transparency, and reduce the potential for miscalculation. Accordingly, we continue to invest in a substantial military-to-military relationship with China and we remain ready to engage Russia in areas of common interest, while urging both nations to settle their disputes peacefully and in accordance with international law. Concurrent with state challenges, violent extremist organizations (VEOs) — led by al Qaida and the self-proclaimed Islamic State of Iraq and the Levant (ISIL) — are working to undermine transregional security, especially in the Middle East and North Africa. Such groups are dedicated to radicalizing populations, spreading

violence, and leveraging terror to impose their visions of societal organization. They are strongest where governments are weakest, exploiting people trapped in fragile or failed states. In many locations, VEOs coexist with transnational criminal organizations, where they conduct illicit trade and spread corruption, further undermining security and stability. In this complex strategic security environment, the U.S. military does not have the luxury of focusing on one challenge to the exclusion of others. It must provide a full range of military options for addressing both revisionist states and VEOs. Failure to do so will result in greater risk to our country and the international order. II. The Military Environment The United States is the world's strongest nation, enjoying unique advantages in technology, energy, alliances and partnerships, and demographics. However, these advantages are being challenged. For the past decade, our military campaigns primarily have consisted of operations against violent extremist networks. But today, and into the foreseeable future, we must pay greater attention to challenges posed by state actors. They increasingly have the capability to contest regional freedom of movement and threaten our homeland. Of particular concern are the proliferation of ballistic missiles, precision strike technologies, unmanned systems, space and cyber capabilities, and weapons of mass destruction (WMD) – technologies designed to counter U.S. military advantages and curtail access to the global commons. Emerging technologies are impacting the calculus of deterrence

and conflict management by increasing uncertainty and compressing decision space. For example, attacks on our communications and sensing systems could occur with little to no warning, impacting our ability to assess, coordinate, communicate, and respond. As a result, future conflicts between states may prove to be unpredictable, costly, and difficult to control.

VEOs are taking advantage of emergent technologies as well, using information tools to propagate destructive ideologies, recruit and incite violence, and amplify the perceived power of their movements. They advertise their actions to strike fear in opponents and generate support for their causes. They use improvised explosive devices (IED), suicide vests, and tailored cyber tools to spread terror while seeking ever more sophisticated capabilities, including WMD. Today, the probability of U.S. involvement in interstate war with a major power is assessed to be low but growing. Should one occur, however, the consequences would be immense. VEOs, in contrast, pose an immediate threat to transregional security by coupling readily available technologies with extremist ideologies. Overlapping state and non-state violence, there exists an area of conflict where actors blend techniques, capabilities, and resources to achieve their objectives. Such "hybrid" conflicts may consist of military forces assuming a non-state identity, as Russia did in the Crimea, or involve a VEO fielding rudimentary combined arms capabilities, as ISIL has

demonstrated in Iraq and Syria. Hybrid conflicts also may be comprised of state and non-state actors working together toward shared objectives, employing a wide range of weapons such as we have witnessed in eastern Ukraine. Hybrid conflicts serve to increase ambiguity, complicate decision-making, and slow the coordination of effective responses. Due to these advantages to the aggressor, it is likely that this form of conflict will persist well into the future.

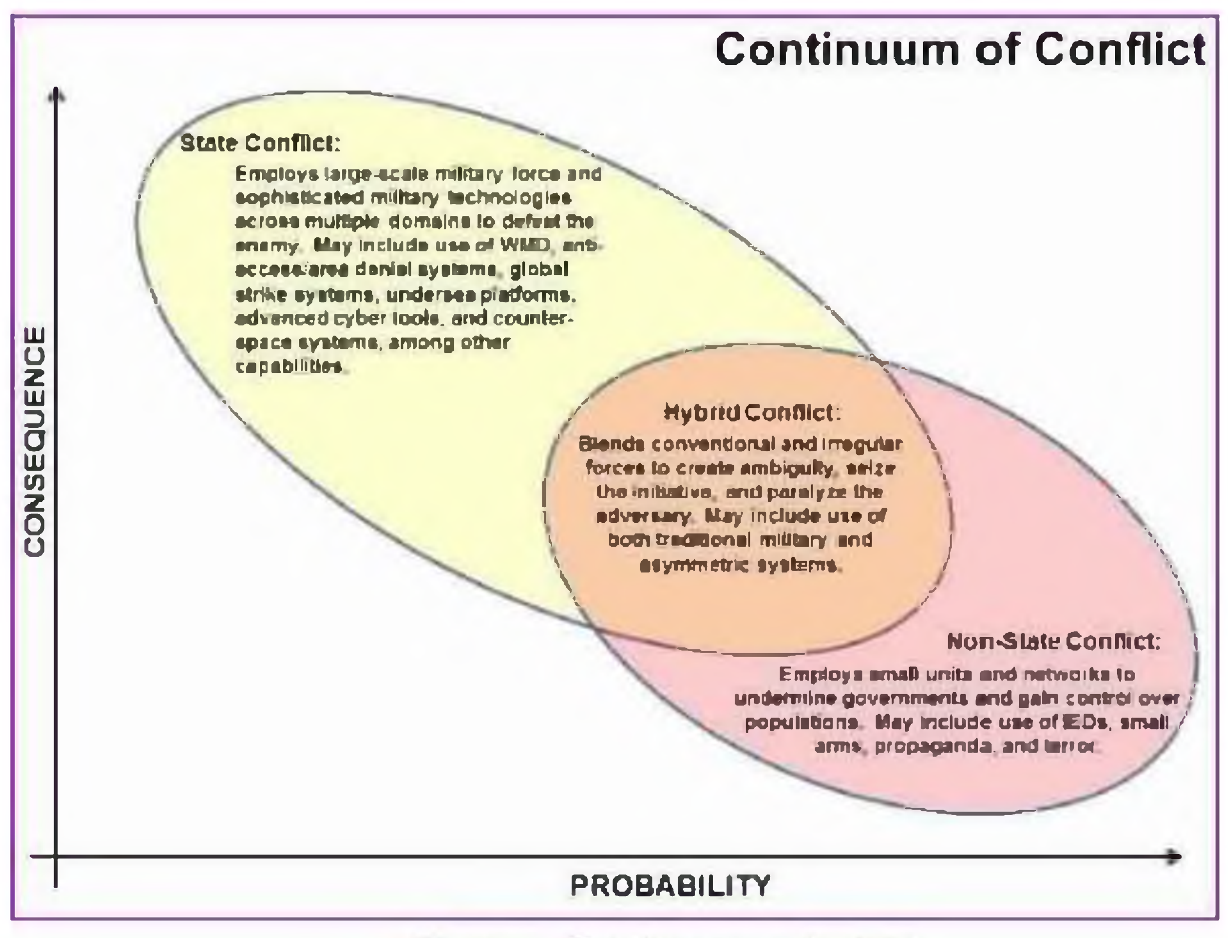


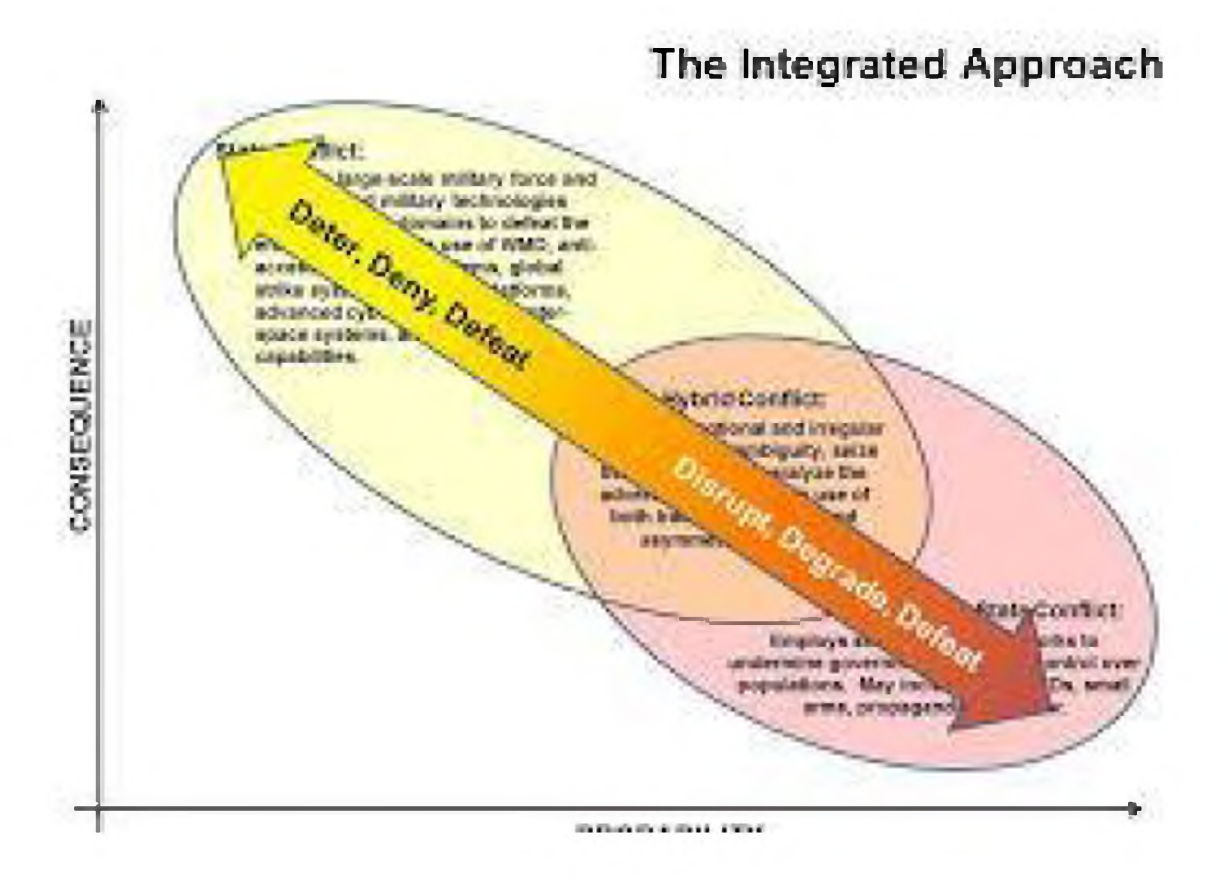
Figure 1. Continuum of Conflict

III. An Integrated Military Strategy

The U.S. military's purpose is to protect our Nation and win our wars. We do this through military operations to defend the homeland, build security globally, and project power and win decisively. Our military supports diplomatic, informational, and economic activities that promote our enduring national interests. As detailed in the 2015 National Security Strategy, our enduring national interests are: the security of the United States, its citizens, and U.S. allies and partners; a strong, innovative, and growing U.S. economy in an open international economic system that promotes opportunity and prosperity; respect for universal values at home and around the world; and a rules-based international order advanced by U.S. leadership that promotes peace, security, and opportunity through stronger cooperation to meet global challenges.

From the enduring national interests, the U.S. military has derived National Security Interests (NSIs) to prioritize its missions. The NSIs are: the survival of the Nation; the prevention of catastrophic attack against U.S. territory; the security of the global economic system; the security, confidence, and reliability of our allies; the protection of American citizens abroad; and the preservation and extension of universal values. NSIs guide military leaders in providing recommendations on when and where our Nation should use military force, the type and degree of force to employ, and at what cost.

To secure these interests, this National Military Strategy provides an integrated approach composed of three National Military Objectives: to deter, deny, and defeat state adversaries; to disrupt, degrade, and defeat VEOs; and to strengthen our global network of allies and partners. The U.S. military pursues these objectives by conducting globally integrated operations, implementing institutional reforms at home, and sustaining the capabilities, capacity, and readiness required to prevail in conflicts that may differ significantly in scope, scale, and duration. These NMOs support the force planning guidance prescribed in the 2014 Quadrennial Defense Review. It states that our Nation requires a U.S. military with the capacity, capability, and readiness to simultaneously defend the homeland; conduct sustained, distributed counterterrorist operations; and, in multiple regions, deter aggression and assure allies through forward presence and engagement. If deterrence fails, at any given time, our military will be capable of defeating a regional adversary in a large-scale, multi-phased campaign while denying the objectives of — or imposing unacceptable costs on — another aggressor in a different region.



A. Deter, Deny, and Defeat State Adversaries

The U.S. military is the world's preeminent Joint Force. It supports the Nation by providing a full range of options to protect the homeland and our interests while assuring the security of our allies. The U.S. military deters aggression by maintaining a credible nuclear capability that is safe, secure, and effective; conducting forward engagement and operations; and maintaining Active, National Guard, and Reserve forces prepared to deploy and conduct operations of sufficient scale and duration to accomplish their missions. Forward deployed, rotational, and globally responsive forces regularly demonstrate the capability and will to act. Should deterrence fail to prevent aggression, the U.S.

military stands ready to project power to deny an adversary's objectives and decisively defeat any actor that threatens the U.S. homeland, our national interests, or our allies and partners. Deterring a direct attack on the United States and our allies is a priority mission, requiring homeland and regional defenses tied to secure conventional and nuclear strike capabilities. Thus U.S. strategic forces remain always ready. U.S. military defenses are enhanced by our North American Aerospace Defense Command Agreement with Canada and close cooperation with the U.S. Department of Homeland Security. These homeland defense partnerships are complemented by growing investments in the cyber realm designed to protect vital networks and infrastructure. In case of aggression, denying adversaries their goals will be an immediate objective. This places special emphasis on maintaining highly-ready forces forward, as well as well trained and equipped surge forces at home, resilient logistics and transportation infrastructures, networked intelligence, strong communications links, and interoperability with allies and partners. Timely interagency planning and coordination also will be leveraged to develop holistic options that serve to integrate all elements of national power. Should any actor directly attack the United States or our interests, the U.S. military will take action to defend our Nation. We are prepared to project power across all domains to stop aggression and win our Nation's wars by decisively defeating adversaries. While we prefer to act in concert with others, we will

act unilaterally if the situation demands. In the event of an attack, the U.S. military will respond by inflicting damage of such magnitude as to compel the adversary to cease hostilities or render it incapable of further aggression. War against a major adversary would require the full mobilization of all instruments of national power and, to do so, the United States sustains a full-spectrum military that includes strong Reserve and National Guard forces. They provide the force depth needed to achieve victory while simultaneously deterring other threats.

B. Disrupt, Degrade, and Defeat VEOs

Today, the United States is leading a broad coalition of nations to defeat VEOs in multiple regions by applying pressure across the full extent of their networks. In concert with all elements of national power and international partnerships, these efforts aim to disrupt VEO planning and operations, degrade support structures, remove leadership, interdict finances, impede the flow of foreign fighters, counter malign influences, liberate captured territory, and ultimately defeat them. In support of these efforts, we are widely distributing U.S. military forces and leveraging globally integrated command and control processes to enable transregional operations. Credible regional partners are vital to sustaining counter-VEO campaigns. The U.S. military contributes select combat forces, enabling technologies, and training in support of local partners that provide the majority of forces necessary to

restore and secure their homelands. Timelines for these campaigns generally are long. Therefore, they must be conducted in a politically, financially, and militarily sustainable manner that optimizes the power of coalitions, as we are demonstrating in Afghanistan and Iraq. In Afghanistan, the United States and our NATO partners are teaming with the National Unity Government to provide security by way of the Resolute Support mission, working toward establishing a long-term counterterrorism partnership. Similarly, in Iraq a broad coalition of over 60 nations is providing security assistance, training, airlift, and strike support in its struggle against ISIL. Defeating VEOs also requires an appreciation of the nexus between such groups and transnational criminal organizations. A fuller understanding of that relationship will allow us to disrupt illicit funds, weapons, and fighters that are flowing into conflict-ridden regions. Such knowledge also will allow us to work with law enforcement officials to more effectively protect our homeland from terrorists. Defeating VEOs ultimately requires providing security and economic opportunities to at-risk populations. Thus counter-VEO campaigns demand that our military, in close coordination with other U.S. agencies and international organizations, assist local governments in addressing the root causes of conflict. As part of that effort, the U.S. military regularly contributes to humanitarian assistance and disaster relief endeavors aimed at alleviating suffering and restoring hope

C. Strengthen Our Global Network of Allies and Partners

America's global network of allies and partners is a unique strength that provides the foundation for international security and stability. These partnerships also facilitate the growth of prosperity around the world, from which all nations benefit. As we look to the future, the U.S. military and its allies and partners will continue to protect and promote shared interests. We will preserve our alliances, expand partnerships, maintain a global stabilizing presence, and conduct training, exercises, security cooperation activities, and military-to-military engagement. Such activities increase the capabilities and capacity of partners, thereby enhancing our collective ability to deter aggression and defeat extremists. The presence of U.S. military forces in key locations around the world underpins the international order and provides opportunities to engage with other countries while positioning forces to respond to crises. Therefore we will press forward with the rebalance to the AsiaPacific region, placing our most advanced capabilities and greater capacity in that vital theater. We will strengthen our alliances with Australia, Japan, the Republic of Korea, the Philippines, and Thailand. We also will deepen our security relationship with India and build upon our partnerships with New Zealand, Singapore, Indonesia, Malaysia, Vietnam, and Bangladesh. Such efforts are essential to maintaining regional peace and building capabilities to provide for missile defense,

cyber security, maritime security, and disaster relief. In Europe, we remain steadfast in our commitment to our NATO allies. NATO provides vital collective security guarantees and is strategically important for deterring conflict, particularly in light of recent Russian aggression on its periphery. U.S. Operation ATLANTIC RESOLVE, our European Reassurance Initiative, NATO's Readiness Action Plan, and the many activities, exercises, and investments contained in them serve to underline our dedication to alliance solidarity, unity, and security. We also will continue to support our NATO partners to increase their interoperability with U.S. forces and to provide for their own defense. In the Middle East, we remain fully committed to Israel's security and Qualitative Military Edge. We also are helping other vital partners in that region increase their defenses, including Jordan, Saudi Arabia, Kuwait, Qatar, Bahrain, UAE, Egypt, and Pakistan. Additionally, we are working to strengthen institutions across Africa, aimed at fostering stability, building peacekeeping capacity, and countering transregional extremism. And the U.S. military is supporting interagency efforts with Latin American and Caribbean states to promote regional stability and counter transnational criminal organizations.

Combined training and exercises increase the readiness of our allies and partners while enhancing the interoperability and responsiveness of U.S. forces. With advanced partners like NATO,

Australia, Japan, and Korea, our exercises emphasize sophisticated capabilities such as assuring access to contested environments and deterring and responding to hybrid conflicts. With other partners, training often focuses on improving skills in counterterrorism, peacekeeping, disaster relief, support to law enforcement, and search and rescue. Security cooperation activities are at the heart of our efforts to provide a stabilizing presence in forward theaters. These build relationships that serve mutual security interests. They also develop partner military capabilities for self-defense and support to multinational operations. Through such activities, we coordinate with other U.S. agencies and mission partners to build cultural awareness and affirm relationships that increase regional stability.

D. Advance Globally Integrated Operations

The execution of integrated operations requires a Joint Force capable of swift and decisive force projection around the world. As detailed in the "Capstone Concept for Joint Operations: Joint Force 2020," globally integrated operations emphasize eight key components: employing mission command; seizing, retaining, and exploiting the initiative; leveraging global agility; partnering; demonstrating flexibility in establishing joint forces; improving crossdomain synergy; using flexible, low-signature capabilities; and being increasingly discriminate to minimize unintended consequences. Such operations rely upon a global logistics and

transportation network, secure communications, and integrated joint and partner intelligence, surveillance, and reconnaissance (ISR) capabilities. In executing globally integrated operations, U.S. military forces work closely with international and interagency partners to generate strategic options for our Nation. In doing so, military commanders use the following prioritization of military missions to advise our national leaders: Maintain a Secure and Effective Nuclear Deterrent. U.S. strategic forces are kept at the highest state of readiness, always prepared to respond to threats to the homeland and our vital interests. Accordingly, we are investing to sustain and modernize our nuclear enterprise. We continue to implement the 2010 Nuclear Posture Review and 2011 New START Treaty while ensuring our national defense needs are met. Concurrently, we are enhancing our command and control capabilities for strategic and regional nuclear forces.

Provide for Military Defense of the Homeland. Emerging state and non-state capabilities pose varied and direct threats to our homeland. Thus we are striving to interdict attack preparations abroad, defend against limited ballistic missile attacks, and protect cyber systems and physical infrastructure. Key homeland defense capabilities include resilient space-based and terrestrial indications and warning systems; an integrated intelligence collection, analysis, and dissemination architecture; a Ground-Based Interceptor force; a Cyber Mission Force; and, ready ground, air

and naval forces. We also are leveraging domestic and regional partnerships to improve information sharing and unity of effort. These capabilities will better defend us against both high technology threats and terrorist dangers. Defeat an Adversary. In the event of an attack against the United States or one of its allies, the U.S. military along with allies and partners will project power across multiple domains to decisively defeat the adversary by compelling it to cease hostilities or render its military incapable of further aggression. Provide a Global, Stabilizing Presence. The presence of U.S. military forces in key locations around the world underpins the security of our allies and partners, provides stability to enhance economic growth and regional integration, and positions the Joint Force to execute emergency actions in response to a crisis. Combat Terrorism. Terrorism is a tactic VEOs use to advance their interests. The best way to counter VEOs is by way of sustained pressure using local forces augmented by specialized U.S. and coalition military strengths such as ISR, precision strike, training, and logistical support. Counterterrorism operations also involve coordinated efforts with other U.S. agencies, working together to interdict and disrupt threats targeting the U.S. homeland. Counter Weapons of Mass Destruction. Nuclear, chemical, and biological agents pose uniquely destructive threats. They can empower a small group of actors with terrible destructive potential. Thus combatting WMD as far from our homeland as possible is a key mission for the

U.S. military. Toward that end, we team with multinational and U.S. interagency partners to locate, track, interdict, and secure or destroy WMD, its components, and the means and facilities needed to make it, wherever possible. Deny an Adversary's Objectives. Denying an adversary's goals or imposing unacceptable costs is central to achieving our objectives. This puts emphasis on maintaining highly-ready, forward-deployed forces, well trained and equipped surge forces at home, robust transportation infrastructure and assets, and reliable and resilient communications links with allies and partners. These capabilities provide the means to curtail crises before they can escalate. Respond to Crisis and Conduct Limited Contingency Operations. Another form of power projection is teaming with partners to conduct limited contingency operations. Such operations may involve flowing additional U.S. forces and capabilities to a given region to strengthen deterrence, prevent escalation, and reassure allies. Additionally, the U.S. military sustains ready forces around the world to defend our citizens and protect diplomatic facilities. Conduct Military Engagement and Security Cooperation. The U.S. military strengthens regional stability by conducting security cooperation activities with foreign defense establishments. Such activities support mutual security interests, develop partner capabilities for self-defense, and prepare for multinational operations. Strengthening partners is fundamental to our security, building strategic depth for our national defense. Conduct

Stability and Counterinsurgency Operations. The U.S. military also remains ready to conduct limited stability operations when required, working with interagency, coalition, and host-nation forces. Such efforts emphasize unique elements of our forces: civilmilitary affairs teams, building partner capacity, information support teams, and cultural outreach programs. Provide Support to Civil Authorities. When man-made or natural disasters impact the United States, our military community offers support to civil authorities in concert with other U.S. agencies. As part of that effort, we integrate military and civil capabilities through FEMA's National Planning System and National Exercise Program. During domestic events, U.S. military forces — including National Guard and Reserve units — provide trained personnel, communications capabilities, lift, and logistical and planning support. They work alongside civilian first-responders to mitigate the impact of such incidents and keep our citizens safe.

Conduct Humanitarian Assistance and Disaster Response. Over the years, U.S. Soldiers, Sailors, Airmen, Marines, and Coast Guardsmen have quickly and effectively delivered life-sustaining aid to desperate people all around the world. Such efforts sometimes last only a few weeks. At other times, they last much longer. In all cases, taking action to relieve suffering reflects our professional ethos and the values in which we believe. E. Resourcing the Strategy We will not realize the goals of this 2015

National Military Strategy without sufficient resources. Like those that came before it, this strategy assumes a commitment to projecting global influence, supporting allies and partners, and maintaining the All-Volunteer Force. To execute this strategy, the U.S. military requires a sufficient level of investment in capacity, capabilities, and readiness so that when our Nation calls, our military remains ready to deliver success. IV. Joint Force Initiatives The U.S. Joint Force combines people, processes, and programs to execute globally integrated operations and achieve our National Military Objectives. This requires innovative leaders, optimized decision-making, and advanced military capabilities. A. People and the Profession of Arms: Improving Upon Our Greatest Advantage Our military and civilian professionals are our decisive advantage. They are the foundation of our operational excellence and our ability to successfully innovate. Therefore, we are dedicated to building creative, adaptive professionals skilled at leading organizational change while operating in complexity. To accomplish this, we are evolving our organizational culture and strengthening our leadership. As we look to future challenges, the U.S. military will remain ready to meet unanticipated demands. We must prepare our Service members to fight under conditions of complexity and persistent danger, conditions that demand courage, toughness, adaptability, and endurance as well as an abiding commitment to our Nation's values and professional military ethic. We are prioritizing leader development. To retain

our warfighting edge, we are stressing innovative leader development across the All-Volunteer Force — officer, enlisted,

and civilian — through a combination of training, education, broad experience, and opportunity. These elements build the expertise that is the wellspring of innovation. Toward that end, our training increasingly blends physical and virtual experiences to simulate contested environments and operations in denied or degraded conditions. Our military education system also is updating how it selects and incentivizes faculty, rewards critical thought, and promotes our most innovative minds. Continuous, demanding education inspires new ideas and identifies better ways to accomplish our missions. In developing the Joint leaders of tomorrow, we emphasize six attributes. Our leaders will: Strive to understand the environment in which they operate and the effect of applying all● instruments of national power Anticipate and adapt to surprise, uncertainty, and chaos● Work to recognize change and lead transitions● Operate on intent through trust, empowerment, and understanding● Make ethical decisions based on the shared values of the Profession of Arms● Think critically and strategically in applying joint warfighting principles and concepts to● joint operations We are adapting our organizational culture. To enhance our warfighting capability, we must attract, develop, and retain the right people at every echelon. Central to

this effort is understanding how society is changing. Today's youth grow up in a thoroughly connected environment. They are comfortable using technology and interactive social structures to solve problems. These young men and women are tomorrow's leaders and we need their service. Therefore, the U.S. military must be willing to embrace social and cultural change to better identify, cultivate, and reward such talent. To do so, we are exploring how our personnel policies and promotion practices must evolve to leverage 21st century skills. We are seeking new ways to attract people with valuable civilian sector experience. We also are experimenting with giving military personnel greater access to civilian innovation practices through flexible career options. In this effort, the Reserve Components provide a critical bridge to the civilian population, infusing the Joint Force with unique skills and diverse perspectives. Also critical to building the best military possible are our efforts to further integrate women across the force by providing them greater opportunities for service. We are promoting ethical leadership. Ethical leadership is central to protecting and strengthening our military family. This requires cultivating a professional climate that

reinforces our respect for core values, promotes accountability, and appreciates the contributions of every member of our professional community. To help us meet these goals, we are moving forward with a campaign of trust that stresses mutual

respect and emphasizes the importance of a positive culture enhanced by quality programs for sexual assault prevention and response, suicide prevention, and high-risk behavior avoidance. B. Processes: Capturing Innovation and Efficiencies Agile, efficient, and focused processes are means to accomplish our strategic objectives. Such processes include promoting greater interoperability with joint, interagency, and international partners while encouraging action through decentralized execution. We are conducting resource-informed planning. For nearly a generation, we have consumed readiness as quickly as we have generated it. As a result, our long-term readiness has declined. Therefore, we are taking action to better balance achieving our operational goals with sustaining ready surge forces at home. We are revising operational plans to be more flexible, creative, and integrated across Combatant Commands. We also are providing the Services with time to reset, modernize, and replace vital equipment. Our goal is to strengthen deterrence while ensuring the long-term viability of our full-spectrum power projection capacity. Additionally, we are more fully coordinating requirements, plans, and operational execution at home and abroad to maximize collective capabilities against common concerns. And we are using tailored forces that deploy for limited timeframes to execute specific missions, recognizing that "campaign persistence" is necessary against determined adversaries. We are improving our global agility. The ability to quickly aggregate and disaggregate

forces anywhere in the world is the essence of global agility. We are striving to increase our agility by improving campaign planning, sustaining a resilient global posture, and implementing dynamic force management processes that adjust presence in anticipation of events, to better seize opportunities, deter adversaries, and assure allies and partners. We also are more fully sharing forces among Combatant Commands to address transregional threats. We are positioning forces where they are most needed, exemplified by our rebalance to the Asia-Pacific region as well as our evolving presence in Europe, the Middle East, Latin America, and Africa. We also are updating international agreements to assure access and provide legal protection for our people. Such agreements allow us to strengthen the relationships that are the foundation of trust. We are demanding greater effectiveness and efficiencies. In a resource-constrained environment, we are striving to be careful stewards of our resources. Programmatic discipline by the Services has never been more important, as it is vital to generating economic

efficiencies. We are working to sustain our industrial base while seeking savings through the Department of Defense's Better Buying Power 3.0 initiative. We are selectively using contractor support when it best serves the mission. We also are reducing staffs, streamlining functions, eliminating redundancies, and producing more integrated and effective organizations. C.

Programs: Sustaining Our Quality Edge Effective programs enable our Soldiers, Sailors, Airmen, Marines, and Coast Guardsmen to fight and win. Delivering next-generation programs on schedule and within cost is vital, as our current systems increasingly are being challenged by adversary capabilities. To win against the diverse range of state and non-state threats confronting us, we must think innovatively, challenge assumptions, and embrace change. We are improving joint interoperability. We are in the process of defining the next set of interoperability standards for future capabilities. In view of the anti-access/area denial (A2/AD) challenges we increasingly face, our future force will have to operate in contested environments. Key to assuring such access will be deploying secure, interoperable systems between Services, allies, interagency, and commercial partners. Priority efforts in that regard are establishing a Joint Information Environment (JIE), advancing globally integrated logistics, and building an integrated Joint ISR Enterprise. The results of these initiatives — particularly the enhanced connectivity and cybersecurity provided by the JIE — will provide the foundation for future interoperability. We are investing to enhance decisive advantages. Future capabilities must sustain our ability to defend the homeland and project military power globally. Important investments to counter A2/AD, space, cyber, and hybrid threats include: space and terrestrial-based indications and warning systems, integrated and resilient ISR platforms, strategic lift,

longrange precision strike weapons, missile defense technologies, undersea systems, remotely operated vehicles and technologies, special operations forces, and the Cyber Mission Force, among others. We also are improving our global sustainment capabilities and upgrading our command and control infrastructure to better support widely dispersed operations. We are modernizing our nuclear enterprise and working to protect our Nation against asymmetric threats. To improve institutional agility, we are expanding relations with American businesses, including many of the most innovative companies in the world, to learn their best practices. Further, we are aligning our programmatic efforts to take advantage of insights gleaned from the Defense Innovation Initiative, which is aimed at identifying potential strategic and operational advantages through wargaming, concept development, and a wide array of technology investments.

As we develop new capabilities to counter threats along the continuum of conflict, we also must procure sufficient capacity and readiness to sustain our global responsibilities. This may include evolving traditional platforms. Or it may require developing entirely new systems that are affordable and flexible. In all cases, our programs must allow us to quickly adapt, to counter adversaries employing unexpected techniques or weapons. V. Conclusion This 2015 National Military Strategy provides an overview of our strategic challenges and details how we will

employ the Joint Force to keep our Nation, allies, and partners safe. It is a strategy that recognizes the increasing complexity of the global environment, driven by rapid and profound change. It also acknowledges our significant advantages, our commitment to international norms, the importance of our allies and partners, and the powerful allure of freedom and human dignity. When placed in balance against the challenges before us, these strengths will serve us well and help us achieve a more secure future.

التقليص من أهمية الأسطول الروسي في البحر الأسود

تريد الولايات المتحدة الأمريكيّة الاقتراب من الحدود الغربيّة لروسيا عبر أوكرانيا وإفراغ الأسطول العسكريّ الروسيّ في البحر الأسود من مضمونه، عبر إضعاف دورها الدفاعي المفصلي في المنطقة الجنوبية حيث تنتصب القاعدة الأهمّ في شبه جزيرة القرم بسواستوبول لتقوم بمهام متنوّعة من بينها حماية الحزام الاقتصادي والملاحة البحرية فضلا عن المشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية ...

ما لم تقرأ له واشنطن حسابا هو إقدام روسيا على ضمّ القرم عام 2014 بعد استفتاء جرى بالإقليم الأوكراني المتمتّع بحكم ذاتي واسع؛ هذا الانضمام خلّص الروس من مأزق انتفاء المبرر القانوني لتواجد أسطول البحر الأسود بحلول عام 2017 ، لذلك تسعى واشنطن إلى استمالة كييف إلى فلكها عبر استدراجها إلى حلف شمال الأطلسي وبالتالي إدخالها تحت المظلة الأمنية الأطلسية بما يقيّد حركة الدب الروسي ويُجهز على خط دفاعه الاستراتيجي في البحر الأسود الذي يبدو اليوم في أزهى أيامه بانتهاء التضييقات التي كانت تمارسها الحكومة الأوكرانية بين الحين والآخر وهي تضييقات تزيد أوتنقص حسب التقلّبات السياسية والضغوط الشعبية إذ كانت روسيا تُحرم أحيانا من إدخال آليات عسكرية جديدة إلى الأسطول..

الخشية من انضمام شرق أوكرانيا إلى روسيا

تخشى واشنطن من أن تؤول الأمور في أوكرانيا إلى انقسامها وذهاب شطرها الشرقي إلى روسيا كما حدث مع شبه جزيرة القرم،وهو الأمر الذي لا يمكن أن يستسيغه الأمريكيون نظرا لما يُعرف به شرق أوكرانيا من تركّز للثروة وللصناعات الثقيلةن، فضلا عن الحرص الأمريكي على عزل روسيا وتهميش دورها في المنطقة و في سبيل ذلك نراها :"... قد وطدت واشنطن علاقاتها مع سبع جمهوريات سوفيتية سابقة وهي: أذربيجان، جورجيا، كازاخستان، قرخيستان، طاجكستان تركمنستان، أوزباكستان"، بشكل هام، في هذه السنوات الأخيرة، بسبب رغبتها كسر العزلة على الصعيد الاقتصادي، في مجال الثروات في آسيا الوسطى، وإعادة الحيوية والنشاط إلى طريق الحرير. مع إبعاد روسيا فأقامت معظم تلك الدول شراكة مع حلف الأطلسي باسم الشراكة من أجل السلام"[12]..

[12]- موسى الزعبي في "الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة .. حرب على المنافسين أعداء وأصدقاء"

امتداد [ما]للسجال في الشرق الأوسط

يمكن أن تكون واشنطن قد عمدت فعلا إلى إشعال فتيل الأزمة في أوكرانيا "عقابا" لموسكو على مواقفها "المتمرّدة" في الشرق الأوسط من ملفات حارقة يأتي على رأسها الملف السوري والإيراني، وبعيدا عن منطق "الجريمة والعقاب"من بين الأدوات السياسيّة في العلاقات الدولية نجد ما يُسمّى"المقايضة السياسيّة"فمن المهم للولايات المتحدة أن تمتلك ورقة ضغط إضافية على روسيا ولن تجد أفضل من مشاكستها في نقطة ساخنة كأوكرانيا،ولو عدنا إلى الوراء.. إلى الأيام الأولى لاحتجاجات ميدان الاستقلال بالعاصمة كييف نعثر على ما يعضد فكرة وجود أياد أمريكية حركت وتحرك المشهد من وراء الستار إذ تقفز إلى أذهاننا صورة سياسيين أمريكيين -كان من بينهم السيناتور الجمهوري جون ماكين- وهم يقفون جنبا إلى جنب مع المحتجين "المريبين"الذين يرتدون بدلات متشابهة ويعتصمون بخيام متشابهة في ميدان الاستقلال بكييف !!..

فالولايات المتحدة قد أسفرت عن وجهها الإمبريالي المضاد لكل محاولة صعود أو هيمنة من أي دولة صغيرة أم كبيرة منذ عام 1992 عندما نشرت "نيويورك تايمز" تفاصيل الرؤية الأمريكية الجديدة للأمن القومي التي شارك في وضعها البنتاغون ومجلس الأمن القومي ..

الباب الثالث

التردد الأوروبي حيال الملف الأوكراني

بطبيعة الحال لا نستطيع الحديث عن اوروبا واحدة ،فنحن إزاء "انقسام"أوروبي إزاء الأزمة الأوكرانية المستعرة منذ أشهر، لكننا حين نتحدّث عن الاتحاد الأوروبي فإننا قطعا نتحدث عن مؤسسة أوروبية جامعة تسهم كل من برلين وباريس في صنع قرارها السياسي بشكل أكثر تأثيرا ووضوحا وفي رصد بسيط لتعاطي الاتحاد نلحظ تلكؤا جليا في التعاطي مع تطوّرات الحالة الأوكرانية المربكة فلم تلوّح مجرد التلويح بالتحرك العسكري الجماعي ولم تعمد إلى تسليط "المرحلة الثالثة" من العقوبات على موسكو..،لينقدح السؤال الكبير: ما الذي يجعل حضور الأوروبيين باهتا إلى هذه الدرجة فيما يتعلّق بملفّ ساخن يهمّ دولة مرشحة للالتحاق بركب الاتحاد الأورروبي؟..!

أوكرانيا لا تنضوي تحت المظلة الأمنية الأوروبية

بداية علينا أن نشير إلى أنّ أوكرانيا لم تنضمّ بعد إلى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإنّ بنود معاهدة ماستريخت[13] المتعلّقة بتعزيز الوحدة الأوروبية اقتصاديا وسياسيا وأمنيا لا تنطبق عليها بما يقيّد حركة الأوروبيين في تعاطيهم مع الأزمة الأوكرانية..

[13]- معاهدة فارقة في تاريخ التكتل الأوربي الذي بات يحمل اسم"الاتحاد الأوروبي"تمَ توقيعها يوم **07** فيفري **1992** ودخلت حيّز النفاذ في نوفمبر **1993**

ارتباط الاقتصاديات الأوروبية بروسيا

غنيّ عن البيان افتصاديات الدول الاورروبية مرتبطة ارتباطا كبيرا بروسيا خاصة في مجال الموارد الطاقية [الغاز الطبيعي والنفط] حيث يوفّر الروس 40 بالمئة من حاجات الأوروبيين للطاقة وقطع هذه الإمدادات عنهم سيشكّل مشكلة حقيقية لهم.

كما أنّ العقوبات الروسية المضادة تسببت في خسائر معتبرة للاقتصاد الأوروبي حيث انحدر اليورو إلى أقل من 1.34 دولار، وعندما يعمد البنك الأوروبي للاستثمار إلى طمأنة عملائه وإبلاغهم أن العقوبات الواسعة «تبقى خطرا بعيدا»، مشيرا إلى أنه حتى العقوبات الأميركية محدودة"ففي ذلك إشارة واضحة إلى الأثر الاقتصادي السلبي الكبير للعقوبات خاصة مع تطوّرات أزمة اليونان واحتمال خروجها من منطقة اليورو بعد الاستفتاء الأخير،، وعندما نعلم أنّ حجم التبادل التجاري بين روسيا والاتحاد الأوروبي بلغ 400 مليار دولارعام 2012 نفهم سبب الامتناع الأوروبي. عن الذهاب بعيدا في فرض العقوبات على موسكو..

وقد لحق الضرر بشكل رئيس بألمانيا أكبر قوة اقتصادية في الاتحاد، وكان اتحاد غرف التجارة والصناعة الألمانية قد اعترض منذ البداية على العقوبات مشيرا إلى ارتباط نحو 300 ألف عامل وموظف في ألمانيا بالاقتصاد الروسي.

وفي سياق متصل لا يفوتنا أن نقول إنّ هناك شعورا أوروبيا عاما بأنّ الولايات المتحدة تحاول استغلال الاتحاد لتضييق الخناق الاقتصادي على روسيا وتسعى إلى تحقيق مآربها الجيواستراتيجيّة على حساب مصالح أعضائه ،إذ علينا أن نسجّل في هذا السياق أنّ

التبادل التجاري بين الأوروبيين والروس يعادل عشرة أضعاف حجم الارتباط التجاري الأمريكي الروسي..

انقسام أوروبي حيال الأزمة الأوكرانيّة

هناك انقسام أوروبي حيال الموقف من روسيا ومسالة فرض عقوبات عليها،على سبيل المثال :هناك تململ فرنسي الماني ..تحمّس "بلطيقي" [من دول البلطيق الثلاث :استونيا ولتفيا وليتوانيا]..رفض من اللوكسمبورغ والنمسا وفقا لما أكّده وزير خارجية لوكسبورغجان أسيلبورن في تصريح لصحيفة "دي بريسي" النمساوية،وتململ إيطالي حيث صرّح وزير الخارجية الإيطالي أمام صحفيين أجانب في روما قائلا:"إنّ الاتحاد الأوروبي ليس صنبور عقوبات" !، في ما يمكن اعتباره رسالة"ديغولية" إلى الولايات المتحدة مفادُها رفض الهيمنة الأمريكية على القرار الأوروبي، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي لم يعد التقارب الأمريكي-الأوروبي بتلك المتانة وذلك الوضوح الذي كان عليه بسبب شبح " الخطر الأحمر" ..

الاتحاد الأوروبي غير متحمّس لضمّ أوكرانيا

لا يبدو الاتحاد الأوروبي متحمّسا لاستقبال أوكرانيا .. فقد استغرقت مفاوضات الانضمام بين الجانبين مدة طويلة نسبيا ولم يقع التوصل في النهاية سوى إلى اتفاقية انتساب مثقلة بالشروط والتعليمات المطلوب تنفيذها من كييف،وربما أمكننا تفسير هذا "البرود"بخشية الأوروبيين من ضم دولة مثقلة بالمشاكل والديون ومازالت عاجزة عن التخلص من الدور الروسي رغم محاولات الفكاك من أسر التاريخ والجغرافيا.

الأوروبيون متمسّكون بالحل السلمي

يبدو الاتحاد الأوروبي مصمّما على إنهاء الأزمة في أوكرانيا سلميّا وتدخل المبادرة الألمانية - الفرنسية في هذا الإطار، لكنّ تأكيد المبادرة على وحدة الأراضي الأوكرانيّة"ليس السيناريو الذي يمكن أن يُرضي موسكو ولاسيما أنّ همتها تتعلّق بشرق أوكراني منفصل أو حكومة عميلة في كييف رغم أنّها تدّعي دائما التزامها بوثيقة فيينا لعام 2011 المتعلقة بتكريس الثقة وصيانة الأمن في المنطقة بما يقتضيه ذلك من قبول جملة من الإجراءات التفتيشية لعدد من المواقع العسكرية المذكورة حصرا في الاتفاق الذي تبنّته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليتكامل في مسار التنفيذ مع معاهدة "ستارت 3" الموقّعة بين ميدفيديف وأوباما يوم08 أفريل 2010 المتعلقة بالحدّ من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والتي دخلت حيّز التنفيذ في شهر فيفري 2011 على أن تستمرّ لمدة 10 سنوات على الأقلّ يقع أثناءها التقليص من عدد الشحنات النووية القتالية والصواريخ الباليستية العابرة للقارات على أن تتمّ متابعة كل ذلك بزيارات رقابية متبادلة ..

اختلافات أوروبية _ أوكرانية

طفت على السطح اختلافات واضحة في الرؤى بين الاتحاد الأوروبي وبين كييف، فالأوروبيون لم يقبلوا بالمبادرة الأوكرانيّة القاضية بنشر قوات لحفظ السلام شرقي البلاد بهدف ضمان تنفيذ اتفاق مينسك بعد استمرار القتال ، لأنّ هذا الإجراء قد يُفهم منه محاولة للتملّص من "التزامات مينسك"والانقلاب على مخرجاته التي لم تتحدّث عن هذه الخطوة في هذه المرحلة، وهو ما يمكن أن يعيد العملية التفاوضيّة إلى نقطة الصفر خاصة أنّ مجلس الأمن الدولي أصدر قراره رقم 2202 الداعم لاتفاق مينسك2 الذي وقع التوصل إليه بإشراف كل من فرنسا وألمانيا وتضمّن 13 بندا ومن أبرز النقاط التي نصّ عليها :

- وقف إطلاق النار في دانيتسك ولوغانسك .

- سحب الأسلحة الثقيلة وإنشاء منطقة عازلة في مستوى خط الفصل المرسوم أمام قوات دونباس في سبتمبر 2014 .

- الدخول في حوار يدور حول طريقة إجراء الانتخابات المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار قانون نظام الحكم الذاتي المؤقت في مناطق محددة من مقاطعتي دونيستك ولوغانسك والنظر في مستقبل النظام السياسي في هذه الأقاليم.

- إيقاف الملاحقات والتتبعات بحق الناشطين في دانيتسك ولوغانسك في إطار عفو عام واسع.

- سيطرة كييف على كامل حدود أوكرانيا بمناطق الصراع .

- نزع سلاح المجموعات غير القانونية والشروع في القيام بإصلاحات دستورية مع بدء سريان الدستور الجديد حتى نهاية عام 2015 تعزيزا للامركزيّة .

وقد خرجت قمّتا منظمة "شنغهاي"[14] ومجموعة "البريكس"[15] المنعقدتان بروسيا [08 و09 جويلية 2015] بتوصيات تدعو إلى تطبيق تفاهمات"مينسك" ببنودها ال13 بما فيها البند المتعلّق باستعادة الحكومة الأوكرانية سيطرتها الكاملة على حدود الدولة..

[14]- منظمة شنغهاي للتعاون أسست عام **2001** وتضمّ: روسيا – أوزباكستان – الصين – كازاخستان – كيرغيزستان – طاجيكستان.

[15]- مجموعة "البريكس" **B .R.I.C.S** تضمّ كلا من : البرازيل ، روسيا ،الهند ، الصين، جنوب أفريقيا .

الخاتمة:

بعد أيام من التوتر الميداني الذي أسفر عن مئات القتلي والجرحى وأكثر من نصف مليون نازح، وقّع ممثلو طرفي النزاع الأوكراني بروتوكولا خلال مشاورات مجموعة الاتصال الثلاثية المؤلفة من ممثلي أوكرانيا، وروسيا ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي لوقف إطلاق النار، وقد دخل حيّز التنفيذ يوم 05 سبتمبر 2014 لتؤذن -آنذاك- بانفراج وشيك للأزمة، وقد تضمّنت خطة التسوية 12 نقطة تجسّد الرؤية المشتركة للرئيسين الأوكراني والروسي بيوتر بوروشينكو وفلاديمير بوتين:

1- ضمان الوقف الفوري لاستخدام السلاح من قبل الطرفين.

-2 ضمان المراقبة والتحقق من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لنظام عدم استخدام الأسلحة.

-3 تطبيق لامركزية السلطة، بما في ذلك عن طريق إقرار قانون أوكراني "حول النظام المؤقت للإدارة الذاتية المحلية في مناطق محددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك."

-4 تأمين استمرار المراقبة القائمة حالياً على الحدود الحكومية الروسية الأوكرانية من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع إقامة منطقة آمنة في المناطق الحدودية الروسية الأوكرانية.

-5 الإفراج عن الرهائن والمعتقلين بشكل غير قانوني كافة دون إبطاء.

-6 إقرار قانون يمنع ملاحقة ومعاقبة الأشخاص بسبب الأحداث التي وقعت في مناطق مختلفة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك في أوكرانيا.

-7 الاستمرار بالحوار الوطني الشامل.

-8 اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين الوضع الإنساني في دونباس.

-9 تأمين إجراء انتخابات محلية مبكرة طبقاً للقانون الأوكراني "حول النظام المؤقت للإدارة الذاتية في مناطق محددة من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك" (قانون عن الوضع الخاص.(

-10 سحب التشكيلات المسلحة غير القانونية، والآلات العسكرية، والمقاتلين المرتزقة من الأراضي الأوكرانية.

-11 إقرار برنامج نهوض اقتصادي للدونباس وإعادة النشاط الحياتي للإقليم.

-12 توفير ضمانات أمنية خاصة للمشاركين في المشاورات.

غيرأنّ هذا الاتفاق الحاصل بين الانفصاليين والحكومة الأوكرانية مُنيَ بالفشل إذ لم يتوقّف إطلاق النار إلا ساعات محدودة فكان المآل أكثر دموية ومأسوية.

فرغم الاتفاق الثلاثي فإنّ نذُر الانسداد والاحتراب بدت متوافرة بشكل كبير ،تملّكنا هذا الشعور ونحن نسمع تصريحات اللاعبين السياسيين على الملعب الأوكراني آنذاك، ففي تصريح لرئيس برلمان دونيتسك "بوريس ليتفينوف"لوكالة فرانس براس :"أهمّ شيء بعد هذه المفاوضات هو الاعتراف بجمهوريّة مستقلّة داخل جمهورية دونيستك الشعبية أو داخل نوفوروسيا["روسيا الجديدة"مصطلح بوتيني يُطلق على مناطق من شرق أوكرانيا وجنوبها]"ويضيف "شرطان فقط من شروط كييف مقبولان بالنسبة إلينا :وقف إطلاق النار وتبادل الاسرى ! "..في المقابل أبدى الرئيس الأوكراني المؤقت أوليكسندر تيرتشينوف في زيارة أداها يوم 08 سبتمبر 2014 لمنطقة الصراع شرق البلاد تمسّك كييف بكل شبر من أرض أوكرانيا؛ وفي سياق متصل قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "روسيا الآن تحاول إعلان شرق أوكرانيا دولة مستقلة"فيما لوّح الاتحاد الأوروبي بتسليط "المرحلة الثالثة" من العقوبات وذلك بُعيد التوصّل إلى اتفاق مينسك ،وننقل عن الأمين العام لحلف الناتو "أندرس فوج راسموسن"قوله:"روسيا ترانا خصما"ليصرّح دايفد كامرون رئيس الوزراء البريطاني قائلا:"على دول الحلف -الناتو- تغيير استراتيجيتها تجاه روسيا" وفي مؤتمر صحفي عقده في نيوبورت في بريطانيا في ختام قمة الحلف الاطلسي يقول الرئيس الأمريكي باراك أوباما"نحن متفائلون. لكن واستنادا الى التجربة السابقة فنحن ايضا متشككون" ازاء "احترام الانفصاليين" لوقف اطلاق النار هذا وازاء "توقّف الروس عن انتهاكهم سيادة وسلامة اراضي اوكرانيا"،واختُتمت قمة الناتو في ويلز في شهر سبتمبر 2014 بتوجيه عبارت شديدة اللهجة إلى روسيا ناعية عليها "اجتياحها"جنوب شرق أوكرانيا وضمّ

القرم،... ومضت الأيام بالتوتّر نفسه تقريبا، إلى أن تمّ توقيع اتفاق مينسك مع مستهلّ عام 2015 في ما اعتُبر حلحلة [ما] للوضع المتأزّم، لكنّ بنود الاتفاق واجهت عراقيل كبيرة عند التنفيذ ليستقرّ الوضع على حالة من التوتر والمصادمات المسلحة بين الانفصاليين المدعومين من روسيا والقوات الأوكرانية المدعومة غربيا شرق البلاد، ففي الوقت الذي تعتزم فيه واشنطن نشر أسلحة ثقيلة في أوروبا الشرقية يلوّح بوتين في "معرض عسكري" بنصب 40 صاروخا جديدا عابرا للقارات بحلول نهاية عام 2015، فرغم جهود مجموعة الاتصال بشكليها الأوّلي [أوكرانيا-روسيا-منظمة الأمن والتعاون الأوروبي] والتطوّري [بصيغة النورماندي:أوكرانيا-روسيا-ألمانيا-فرنسا فإنّ ما تحقق إلى حدّ الآن لا يعدو أن يكون سوى محاولة لإدارة الأزمة بدلا من حلّها، خاصة مع تعاظم دور تنظيم "القطاع الأيمن" الأوكراني المتطرف وزعيمه دميتري ياروش الذي يتعهّد بمواصلة القتال في شرق أوكرانيا حتى تحرير البلاد ممّا يسمّيه "الاحتلال الروسي"دون أيّ اعتداد بأيّ معاهدة قد تبرمها الحكومة المركزية مع المتمرّدين الموالين لروسيا الذين يطالبون برفع الحصار الاقتصادي عنا لمنطقة التي يسيطرون عليها فضلا عن تطبيق نصين قانونيّين ينصّان على العفو عن انفصاليين ومنح المناطق التي يسيطرون عليها حكم ذاتيا أوسع ..

صفوة القول؛ رغم طغيان نُذر الانسداد على بوادر الانفراج فإنّنا نستبعد أن يصل الصراع بين العملاقين الروسي والأمريكي إلى حدّ الاحتراب المباشر بل سيبقى في مستوى القذائف اللفظية إلى جانب استخدام بعض أداوت الحرب الباردة كأن تعمد واشنطن إلى توقيع اتفاقيات عسكريّة مع كييف فيما تطالب موسكو بضمانات أمنيّة تُبقي قواعد الناتو وأساطيله خارج أوكرانيا علاوة على إجراء المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة من هذا الطرف أو ذاك..

لكن ما يبدو أوضح من أن نشير إليه أنّ هناك ما يحفّز موسكو على التهدئة، فالوضع الاقتصادي صعب يعاني وطأة العقوبات الغربية الثقيلة على بلد تحمّل عبء تنظيم الألعاب الأولمبية الشتوية بسوتشي ويستعدّ لتنظيم مسابقة كأس العالم لكرة القدم عام 2018 وهو

وضع مربك تبدو روسيا فيه في غنى عن أيّ تصعيد ، رغم إصرار كييف على إلغاء مُخرجات الانتخابات التي أجراها الانفصاليون يوم 02 نوفمبر 2014 ..

وهناك ..في ركن ركين من المشهد الأوكراني نرى"التنين"بتململه المعهود متمترسا خلف مواقف متحفّظة ودعوات نمطيّة إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع، لكن ما لم تقله بيكين هو أنّ تواصل التوتّر يخدم مصلحتها لما له من تداعيات تعزّز علاقاتها "النفطيّة الغازية" مع روسيا في ظل تصاعد العقوبات الاقتصادية الغربية على الروس والعقوبات الروسية المضادة المتصلة بالغاز، فبعد أيام من توقيع اتفاق توريد 38 مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنويا، واصلت الصين استغلال تفاعلات الأزمة الأوكرانيّة عام 2014 بإبرام اتفاق إطار عمل لتوريد المنتجات الغازية ..

المصادر والمراجع

- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية – "دستور أوكرانيا الصادر عام 1996 شاملا تعديلاته لغاية 2014" .

- باسم خفاجي "الشخصية الأمريكية وصناعة القرار السياسي الأمريكي-"المركز العربي للدراسات الإنسانية".

- جاسم سلطان –"جيوبوليتيك: عندما تتحدّث الجغرافيا"دار تمكين للأبحاث والنشر.

- جون بيندر وسايمون آشروود – "الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا" - ترجمة: خالد غريب علي.

- خالد عبد العظيم -"الصراع على النفوذ في الأوراسيا".

- زيبيغنيو بريجنسكي - رقعة الشطرنج الكبرى (الأولويّة الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية)_الترجمة : أمل الشرقي . الطبعة العربية ،، دار الأهلية للنشر والتوزيع.

- مركز الصحافة والبحث الدولي -"أوكرانيا وجورجيا ومولدافيا:الطريق إلى الناتو عبر الاتحاد الأوروبي".

- موسى الزعبي -"الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة .. حرب على المنافسين أعداء وأصدقاء".

- نزار إسماعيل الحيالي -"قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر".

- الأرقام من "ويكيبيديا"والمواقع الإخبارية.

الفهرس

مقدّمة 05

توطئة 07

الباب الأول: لماذا تتمسّك روسيا بأوكرانيا ؟!!!

- امتداد [ما] للصراع الجورجي 10

- البوتينية.. "القيصرية الجديدة" !! 12

- استثمارات روسيّة ضخمة في أوكرانيا 14

- أوكرانيا "خاصرة روسيا الرخوة"15

- تركز الثروة في شرق أوكرانيا 19

- التوجّس الروسي من التوسّع الأوروبي 22

- التوجّس الروسي من التوسّع الأطلسي 25

- الصيغة الجديدة للعقيدة العسكريّة الروسية 33

- عدوى الانفصال عن الاتحاد الروسي 35

الباب الثاني: لماذا تحمل واشنطن "همّ" أوكرانيا؟!!!

- تقطيع أوصال الفضاء الاستراتيجي الروسي 39

- التقليص من أهمية الأسطول الروسي في البحر الأسود 72

- الخشية من انضمام شرق أوكرانيا إلى روسيا 73

- امتداد[ما] لسجال الشرق الأوسط 74

الباب الثالث: التردد الأوروبي حيال الملف الأوكراني

- أوكرانيا لا تنضوي تحت المظلة الأمنية الأوروبية 77
- ارتباط الاقتصاديات الأوروبية بروسيا 78

- انقسام أوروبي حيال الأزمة الأوكرانيّة 80

- الاتحاد الأوروبي غير متحمّس لضمّ أوكرانيا 81

- الأوروبيون متمسّكون بالحل السلمي 82

- اختلافات أوروبية _ أوكرانية 83

الخاتمة 85

المصادر والمراجع 89

الصفحة الرسمية للكاتب على الفايسبوك:
الكاتب السياسي صابر النفزاوي




the quint
Kiev
Ukraine
Russia
Crimea
Sevastopol